

بنك الاتحاد الوطني - مصر

(شركة مساهمة مصرية)

القواعد المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

و تقرير الفحص المحدود

بنك الإتحاد الوطني - مصر
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
و تقرير الفحص المحدود

الصفحة

المحتويات

٣	تقرير الفحص المحدود
٤	فهرس القوائم المالية والإيضاحات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل
٩-٨	قائمة التدفقات النقدية
١٠	قائمة التغير في حقوق الملكية
٧٤ - ١١	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الإتحاد الوطني - مصر (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

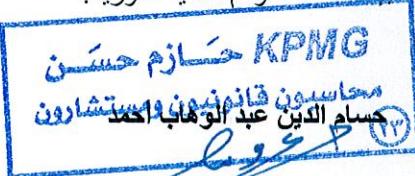
قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المرفقة لبنك الإتحاد الوطنى - مصر " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ، وتختصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية - . وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى لبنك الإتحاد الوطنى مصر " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وعن أداءه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية .



حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٨٠)

مراقباً للحسابات

شرين مراد نور الدين (٦٨٠٩)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٨)
سجل البنك المركزي المصري رقم (١٩١)

Moore Stephens Egypt

<u>صفحة</u>	<u>اليـان</u>	<u>مسلسل</u>
٥	<u>قائمة المركز المالي</u>	١
٦	<u>قائمة الدخل</u>	٢
٧	<u>قائمة الدخل الشامل</u>	٢
٨	<u>قائمة التدفقات النقدية</u>	٣
٩	<u>تابع قائمة التدفقات النقدية</u>	٤
١٠	<u>قائمة التغير في حقوق الملكية</u>	٥
٣٣	<u>سياسة ٥-١</u>	٦
٣٤	<u>سياسة ١-٥-١</u>	٧
٣٥	<u>سياسة ٢-٥-١</u>	٨
٣٧	<u>سياسة ٦-١</u>	٩
٣٨	<u>سياسة ٦-٢(٢)</u>	١٠
٣٩	<u>سياسة ٦-٢(٣)</u>	١١
٤٠	<u>سياسة ٧-١</u>	١٢
٤١	<u>سياسة ٨-١</u>	١٣
٤٢	<u>سياسة ٩-١</u>	١٤
٤٥	<u>سياسة ب-٣</u>	١٥
٤٦	<u>سياسة ب-٤</u>	١٦
٤٩	<u>كافية رأس المال بازل (٢)</u>	١٧
٥٠	<u>الرافعة المالية</u>	١٨
٥٢	<u>ايضاحات ٥</u>	١٩
٥٣	<u>ايضاحات ٨ ٧ ٦</u>	٢٠
٥٤	<u>ايضاح ٩</u>	٢١
٥٥	<u>تابع ايضاح ٩</u>	٢٢
٥٦	<u>ايضاح ١٠</u>	٢٣
٥٧	<u>ايضاح ١١</u>	٢٤
٥٨	<u>ايضاح ١٣ ١٢</u>	٢٥
٥٩	<u>ايضاح ١٥ ١٤</u>	٢٦
٦٠	<u>ايضاح ١٦</u>	٢٧
٦١	<u>ايضاح ١٧</u>	٢٨
٦٢	<u>تابع ايضاح ١٧</u>	٢٩
٦٣	<u>ايضاح ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨</u>	٣٠
٦٤	<u>ايضاح ٢٢</u>	٣١
٦٥	<u>ايضاح ٢٣</u>	٣٢
٦٦	<u>تابع ايضاح ٢٣</u>	٣٣
٦٧	<u>ايضاح ٢٦ ٢٥ ٢٤</u>	٣٤
٦٨	<u>ايضاح ٢١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧</u>	٣٥
٦٩	<u>ايضاح ٣٤ ٣٣ ٣٢</u>	٣٦
٧٠	<u>ايضاح ٣٦ ٣٥</u>	٣٧
٧١	<u>ايضاح ٣٧</u>	٣٩
٧٣	<u>ايضاح ٣٨</u>	٤٠
٧٤	<u>ايضاح ٣٩</u>	٤١

بالجنيه المصري

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يونيو ٣٠ ايضاح

الأصول

٥٨١ ٨٤٩ ٣٣٤	٢٧٨٣٠ ٢٨٧٨٢	(٦)	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤٥٦٤ ٨٣٨ ٤٩٧	٧ ١٧٣ ٣٧٦ ٨٨٧	(٧)	أرصدة لدى البنوك
٩٨٧٥٥٠٠ ٠٣٥	٦ ٤٨٦ ٥٩٢ ١١١	(٨)	أذون الخزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٢٧٢٨ ٧٩٣ ٥١٠	١٤ ١٢٣ ٣٧٨ ٨٦٩	(٩)	قرصون وتسهيلات للعملاء
استثمارات مالية			
٣١٣٣ ٩٩٧٨٦	٢٧٣٥ ٠٢٣ ٢٤٢	(١٠)	- بالتكلفة المستهلكة
٤٤٣٣١٢ ٨٨٢	٥٨٩ ٣٨٣ ٥١٠	(١١)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٤٢٤ ٢٧٩	١ ٤٤٤ ٢٧٩	(١٢)	- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٧٢ ٤٧٦ ٠٩٠	٧٢ ٤٧٦ ١٩٠	(١٣)	استثمارات في شركات شقيقة
٢٢ ٩٦١ ٤٨٨	٢٨ ١٥٠ ٩٥١	(١٤)	أصول غير ملموسة
٤٧٩ ٨٢٣ ٦١٠	٤٤٣ ٣٧٩ ٨٥٢	(١٥)	أصول أخرى
٤٧٤ ٤٨١ ٦٥٩	٤٦٦ ٩٦٧ ٣٩٥	(١٧)	أصول ثابتة
٣٢ ٣٧٨ ٥٦١ ١٧٠	٣٤ ٩٠٣ ١٨١ ٩٣٨		إجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق الملكية

٩٣٦ ٤٢٢ ٥٨٧	٨٣١ ٩٦٤ ٨٨٦	(١٨)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٧ ٤٨٤ ٨٢٥ ٧٠١	٣٠ ٢٠٢ ٠٩٤ ١٦٧	(١٩)	ودائع العملاء
٩٠٠ ٥٠٧ ٩١١	٨٣٨ ٩١٠ ٥٢٧	(٢٠)	قرصون طويلة الأجل
٥٢٥ ٥٦٠ ٧٦٧	٥٤٠ ١٤٢ ٣٢٨	(٢١)	الالتزامات أخرى
١٠٩ ٦٠٠ ٣٢١	١٠٠ ٣٨٥ ٧٧٤	(٢٢)	مخصصات أخرى
٧٣٥١ ٦٦٦	١٠ ٣٥١ ٦٦٦	(٢٦)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
٢٩ ٩٦٤ ٢٦٨ ٩٥٣	٣٢ ٥٢٣ ٨٤٨ ٩٤٨		إجمالي الالتزامات

حقوق الملكية

١٤٠٤ ٥٨٥ ٠٠٠	١٤٧٤ ٨١٤ ٢٥٣	(٢٣)	رأس المال المدفوع
٧٠ ٢٢٩ ٢٥٣	-		المسدود من تحت حساب زيادة رأس المال
٣٨٢ ٦٩٨ ٥٥٢	٥٩٠ ٢٩٥ ٠٤٤	(٢٣)	احتياطيات
٥٥٦ ٧٧٩ ٤١٢	٣١٤ ٢٢٣ ٦٩٣	(٢٣)	أرباح محتجزة
٢٤١٤ ٢٩٢ ٢١٧	٢٣٧٩ ٣٣٢ ٩٩٩		إجمالي حقوق الملكية
٣٢ ٣٧٨ ٥٦١ ١٧٠	٣٤ ٩٠٣ ١٨١ ٩٣٨		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها
تقرير الفحص المحدود مرفق،

رئيس مجلس الإدارة

محمد فاعن الهاشمي

العضو المنتدب

الفترة من ١ أبريل ٢٠١٨ إلى ٢٠١٨ يونيو ٣٠	الفترة من ١ أبريل ٢٠١٩ إلى ٢٠١٩ يونيو ٣٠	٢٠١٨ يونيو ٣٠	٢٠١٩ يونيو ٣٠	إيضاح	بالجنيه المصري
٨٢٧٣٨٦٥٥	١٠٠٦٣٧٣٢٦٤	١٦٠٢٥٧٢٥٢٤	١٩٨٣٢٤٤٠٨٢	(٢٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٦٠٥٧٤٤٥)	(٧٧٦٤٣٨٠١٣)	(١١٦٧١٨٨٥٠٠)	(١٥٢١٠١٢٣٠١)	(٢٦)	تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة
٢٢١٣٢٨٦١٠	٢٢٩٩٣٥٢٥١	٤٣٥٣٨٤٠٢٤	٤٦٢٢٣١٧٨١		صافي الدخل من العائد
٤٠٧٦١٢١٤	٤١٣٢٠٩٧٠	٩٤١٩٤٣٦١	٩٤٥٣٩٧٣٤		إيرادات الأتعاب والعمولات
(٤٠٩٦٦٥٧)	(٥٢٢٢٧٢٦)	(٨٩٥٣٢٩٧)	(٩٩٠٢٥٨٨)		مصاروفات الأتعاب والعمولات
٣٦٦٦٤٥٥٧	٣٦٠٩٨٤٤٤	٨٥٢٤١٠٦٤	٨٤٦٣٧١٤٦		صافي الإيرادات من الأتعاب والعمولات
١٣٢٩١٩٢	١٨٦١٧٥٤	١٣٥٦٤٦٢	١٨٦١٧٥٤	(٢٧)	توزيعات أرباح
٥١١٧٨٩	٥٨٩٠١	١٩٠٢١٤٩	١٧١٧٢٠	(٢٨)	صافي دخل المتاجرة
٢٥٢٤٥٤٨	٢٦١٣٧١	١٤٨٦٥٢٦٦	٩٥١٢٩٧	(٢٩)	أرباح الاستثمارات المالية
(١٤٥٣٢٦٣٨)	(٧٧١٨٤٤٢)	(٦٩٢٠٥٣١)	٢١٣٩٦٧٠	(٣٠)	(عيم) الأضمحال عن خسائر الائتمان
(١٠٢٦٦٨٣٩٥)	(١٣٥٩١٧٥٥٢)	(١٩٨٦٥٦٣٢٤)	(٢٦١٩٩٠٨٣)	(٣١)	مصاروفات إدارية وعاملين
(١٢٥٠٤٤٤٣)	(٢٥٢٥٣٠٢)	(١٥٠٥٧٠٥٢)	(١٧١٢٩٣٤)	(٣٢)	(مصاروفات) إيرادات تشغيل أخرى
١٣٢٦٥٣٢٢٠	١٢٢٠٥٤٢٤٥	٢٥٥٨٣٠٥٥٨	٢٨٨٢٩٠٣٥١		الربح قبل ضرائب الدخل
(٥٦٤٨٨١٤٧)	(٤٠٣٢١٤٤١)	(١١٩٦٢٣٣٤)	(٩٦٨٢٥٨٩٧)	(٣٦)	مصاروفات ضرائب الدخل
٧٦١٦٥٠٧٣	٨١٧٣٢٨٠٤	١٣٦٢٠٧٢٢٤	١٩١٤٦٤٤٥٤		صافي أرباح الفترة
+٠,٢٦	+٠,٢٦	+٠,٤٦	+٠,٦٢	(٣٣)	ربحية السهم (جنيه / سهم)

الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٣) تعبر متممة لهذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

بالجنيه المصري

الفترة من ١ أبريل ٢٠١٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٨	الفترة من ١ أبريل ٢٠١٩ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩	صافي أرباح الفترة
٧٦١٦٥٠٧٣	٨١٧٣٢٨٠٤	١٣٦٢٠٧٢٢٤	١٩١٤٦٤٤٥٤			
(٣٨٨٠٠٩١)	-	(١١٥٢٤٣٤٥)	٥٨٧٣٥٤١٥			
٨٧٣٠٢٠	-	٢٥٩٢٩٧٨	(١٣٢١٥٤٦٨)			
						بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر
						صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
						ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر
						بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر
(٨٨٤١٦١٩)	٤٦٨٨٥٩٤	(٦٨٩٣٢٧٣)	١٧٤٠١٩٤٣			صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٩٨٩٣٦٤	(١٠٥٤٩٣٤)	١٥٥٠٩٨٦	(٣٩١٥٤٣٧)			ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر
-	(٢٤١٧٠٥٥١)	-	(١٧٨٤٢٤٤١)			الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩٨٥٩٣٢٦)	(٢٠٥٣٦٨٩١)	(١٤٢٧٣٦٥٤)	٤١١٦٤٢١٢			إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للفترة ، صافي بعد الضريبة
٦٦٣٠٥٧٤٧	٦٦١٩٥٩١٣	١٤٦٩٣٣٥٧٠	٢٢٢٦٢٨٦٦٦			إجمالي الدخل الشامل للفترة ، صافي بعد الضريبة

الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) تقتصر مثمناً لهذه القوائم المالية الدورية وتقرا معها.

بالمilliون المصري

٢٠١٨ ٣٠ يونيو

٢٠١٩ ٣٠ يونيو

إيصال

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي الأرباح قبل الضرائب

تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

٢٥٥ ٨٣٠ ٥٥٨	٢٨٨ ٢٩٠ ٣٥١	إهلاك واستهلاك
٣١ ٤١٦ ١٥٣	٤١ ٠٤٥ ٤٢٢ (١٧,١٤)	رد المكون المخصصات الأخرى
١١ ٤٦٦ ٥٦٩	٢٧٦١ ٥٦٥ (٢٢)	رد المكون من مخصص اضمحلال ارصدة لدى البنوك
-	(٧٥١ ٨٤٤) (٧)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
(٦٤ ٧٧٤)	(٥٠٧ ٤٣٦) (٢٢)	توزيعات أرباح
(١ ٣٥٦ ٤٦٢)	(١ ٨٦١ ٧٥٤) (٢٧)	
٢٩٧ ٢٩٢ ٠٤٤	٣٢٨ ٩٧٦ ٣٠٤	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل

صافي النقص (الزيادة) في الأصول والزيادة (النقص) في الالتزامات

٢٦٤ ٧٤٣ ١٥٢ ()	٢٥٩ ٥٩٨ ٠٩٦ (٧)	أرصدة لدى البنوك
(١ ٦٣٩ ٠٦٢ ١٩٤)	(٢ ٠٠٩ ٢٥١ ٥٥٠) (٦)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٦١ ٨٧٣ ٨٤٤)	٣ ٦٢٦ ٣٦٤ ٠٨٢ (٨)	أذون الخزانة
١ ٦٣٣ ٣٠٤	- (١٢)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر
(٤ ٤٦٢ ٧٨٨ ٧٣٣)	(١ ٥٨٠ ٣٧١ ٩٥٠) (٩)	قروض و تسهيلات للبنوك والعملاء
(١٥ ٩٥٨ ٤٣٨)	(٣٤ ٦١٨ ٤٠٠) (١٥)	أصول أخرى
٤٥٠ ٧٨٨ ٧٩٥	(١٠٤ ٤٥٨ ١٠١) (١٨)	أرصدة مستحقة للبنوك
١ ٠٥٦ ٥٣٥ ٠٨٥	٢ ٧١٧ ٢٦٨ ٤٦٦ (١٩)	ودائع العملاء
(٩٥ ٢٥٣)	(١٩٧ ٤٧٤) (٢٢)	المستخدم من المخصصات الأخرى
(٥٨ ٤٢٠ ٨٠٢)	(١٨٠ ١٩٣ ١٩٨) (٢١)	الالتزامات أخرى
(١٢١ ٨٥٥ ١٨٢)	(١٣٥ ٣٨٨ ٠١٢)	ضرائب الدخل المسددة
(٢ ١١٨ ٥٤٨ ٣٧٤)	٢ ٨٨٧ ٧١٨ ٢٦٣	صافي التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

بالجنيه المصري

٣٠ يونيو ٢٠١٨ ٣٠ يونيو ٢٠١٩ إيضاح

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(٨٣٨٦٤٣٢٩)	٢٢٣٤١٥٦٧	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
١٥٨٣٨٤٩٠٠	(٤٠٠٠٨٢٩٠٠)	استرداد استثمارات المالية في أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
(١٦٥٧٢٦٥٦٣)	(٧١٣٧٥٥٤٠)	مشتريات استثمارات مالية في أصول مالية بالتكلفة المستهلكة وصافي حركة الاستثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر والشقيقة
-	(١٧٨٤٢٢٤١)	رد المكون من مخصص اضمحلال الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
١٣٥٦٤٦٢	١٨٦١٧٥٤	توزيعات أرباح محصلة
(٨٩٨٤٩٥٣٠)	٣٤٥٠٦٨٤٤٠	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
٦٩٩٦٧٣١	(٦١٥٩٧٣٨٤)	المحصل من قروض أخرى
(٤٦٤٦٨٢٣٧)	(١١٠٢٢٨٦٠٣)	توزيعات الأرباح المدفوعة
(٣٩٤٧٢٠٠٦)	(١٧١٨٤٥٩٨٧)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٢٢٤٧٨٦٩٩١٠)	٣٠٦٠٩٦٠٧١٦	صفى التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
٣٧٢٤٩٧١١٥٠	٣٦٧٢٠٩٢٩١٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
١٤٧٧١٠١٢٤٠	٦٧٣٣٠٥٣٦٢٦	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية
٢٣٩٢٣١٣٧٨٦	٢٧٨٣٠٢٨٧٨٢	وتنتمي النقدية وما في حكمها فيما يلى:
٢٦٠١٥٩١٦٧٥	(٧١٧٤٢٩٨٢١٩)	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٩٥٧٧٥٩٩٢٩١	(٦٦١٣٠٨٠٩٣٥)	أرصدة لدى البنوك
(١٩٤٦٨٥١٠٣٨)	(٢٢٠٤٤٤١٣٠٨)	أذون خزانة
(١٥٨٥٠٨٤٥٨٤)	(١٠١٩٨٣٢٠٦٧)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٩٥٦٢٤٦٧٨٩٠)	(٦٦١٣٠٨٠٩٣٥)	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
١٤٧٧١٠١٢٤٠	٦٧٣٣٠٥٣٦٢٦	النقدية وما في حكمها

الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

الإسم	أرباح مختحة	المعدل تحت حساب	نزيادة رأس المال	المطال	المطال	بيان المصالح	المطال	الاحتياطيات	المعدل تحت حساب	نزيادة رأس المال	أرباح مختحة	الإسم
٢٣٣٦٧٣٨٣٧٦٥٦٤٣٦٥٩٦	٤٦٠٨٩٨٦٥٥٣٦٥٥٥	٣٢٥٨٣٦٤٠٠٠	-	٤٦٠٨٩٨٦٥٥٣٦٥٥٥	٣٢٥٨٣٦٤٠٠٠	القرض المدفوع في ٣٠ يونيو ٢٠١٨	-	-	٤٦٠٨٩٨٦٥٥٣٦٥٥٥	-	-	٢٣٣٦٧٣٨٣٧٦٥٦٤٣٦٥٩٦
(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ قبل التوزيع	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)
-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧ (حصة المساهمين و مجلس الإدارة)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	مدددة تحت حساب زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	الإجمالي	-	-	-	-	-	-
٢٢٧٨٥١٥٢٤٦٩٤٧٦٤	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٢٧٣٨٢٨٢٩٤٧٦٤	٦٠٠٥٦٤٣٦٥٣	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٢٧٣٨٢٨٢٩٤٧٦٤	القرض المدفوع في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ قبل التوزيع	-	-	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	-	-	٢٢٧٨٥١٥٢٤٦٩٤٧٦٤
(١٨٤٤٨٤١)	(١٨٤٤٨٤١)	(١٨٤٤٨٤١)	-	(١٨٤٤٨٤١)	(١٨٤٤٨٤١)	الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ قبل التوزيع	-	-	(١٨٤٤٨٤١)	-	-	(١٨٤٤٨٤١)
١٣٦٢٧٢٧٢٢١٣١	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٥	١٤٠٥٤٣٦٥٣٦٥٣	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٥	صافي التغير في حقوق الملكية من خلال قيمة الدخل الشامل	-	-	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	-	-	١٣٦٢٧٢٧٢٢١٣١
٢٦٠٥٥٠٧٧٣٩	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٥	١٤٠٥٤٣٦٥٣٦٥٣	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٥	صافي الربح حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨	-	-	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	-	-	٢٦٠٥٥٠٧٧٣٩
-	-	-	-	-	-	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	القرض المدفوع في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ قبل التوزيع	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٨ (حصة المساهمين)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	الإجمالي	-	-	-	-	-	-
٢٢٧٢٤٢٢٤١٤٢٦٢٧	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٦	١٤٠٥٤٣٦٥٣	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٦	القرض المدفوع في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ قبل التوزيع	-	-	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣	-	-	٢٢٧٢٤٢٢٤١٤٢٦٢٧
(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	توزيعات أرباح عام ٢٠١٨ (حصة المساهمين)	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	الإجمالي	-	-	-	-	-	-
٢٣٣٦٧٣٨٣٧٦٥٦٤٣٦٥٩٦	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٦	١٤٠٥٤٣٦٥٣	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣	٣٠٥٦٣٨٢٧٦٥٩٦	صافي التغير في حقوق الملكية بالقيمة المدفوعة من خلال قيمة الدخل الشامل	-	-	٤٦٣٧٦٤٣٦٥٣	-	-	٢٣٣٦٧٣٨٣٧٦٥٦٤٣٦٥٩٦
(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	صافي الربح حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)	-	-	(٤٦٣٧٦٤٣٦)
-	-	-	-	-	-	محول من الأرباح المحذزة إلى مخصص الأصول في بداية الفترة / السنة المالية	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	محول من المكتتبين المنظر العام إلى مخصص الأصول في بداية الفترة / السنة المالية	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	محول من الأرباح المحذزة إلى المكتتبين المنظر العام	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-

البيانات من رقم (١) إلى رقم (٣) تقدر مئوية قيمة المطال المالية الوربة وتقدير مجموعها.

بنك الاتحاد الوطني- مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

معلومات عامة

- ١

يقدم بنك الاتحاد الوطني مصر خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤٨ فرعاً ووحدة مصرية ويوظف ١١٤٧ موظفاً في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

-

تأسس بنك الاتحاد الوطني - مصر(بنك الإسكندرية التجاري والبحري سابقاً) - شركة مساهمة مصرية كبنك تجاري بموجب القرار الوزاري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨١ طبقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذي حل محله قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي ألغى بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والخاص بإصدار ضمانات وحوافز الاستثمار. ويقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه وذلك من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة وعدد ٤٨ فرع والبنك مدرج في البورصة المصرية.

-

- بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧ قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير اسم البنك إلى بنك الإتحاد الوطني- مصر بدلاً من بنك الإسكندرية التجاري والبحري وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري للبنك.

-

- بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٧ قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة الجيزة.

-

- بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٠ قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة القاهرة.

-

- بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة الجيزة.

-

- بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٩ وافق مجلس الإدارة على اعتماد القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

-

ملخص السياسات المحاسبية

- ٢

قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الآدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

أ. أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا التعليمات التفسيرية الملحقة بها الصادرة في إبريل ٢٠٠٩ والمتفقة مع المعايير المشار إليها، واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبعد صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الآدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات لتنماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.
وقد تم إعداد هذه القوائم المالية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

بـ- التغيرات في السياسات المحاسبية :

اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ الخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" : وفيما يلى ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية البنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

عند الاعتراف الأولى ، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة : بالتكلفة المستهلكة ، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتتدفقاتها النقدية التعاقدية ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة اذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف الى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

ويتم قياس ادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقياس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

عند الاعتراف الأولى بالاستثمار في الأسهم غير المحفظة بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر يتم اجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر . بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولى ، يمكن للبنك ان يحدد بلا رجعة أصل مالياً يلبى المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على انه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر ، في حال ان القيام بذلك يلغي او يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبى التي قد تنشأ خلافا لذلك .

تقييم نموذج العمل :

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة . تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية ، وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية او مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول او تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول :

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن الى ادارة البنك
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية ادارة هذه المخاطر
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل . ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لادارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة او التي يتم تقييم ادائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محفظة بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محفظة بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية .

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :
لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى ، يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي لقيمة الزمنية النقد والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکالیف الاداریة) ، وكذلك هامش الربح في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة . وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوى على شروط تعاقدية قد تتغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفى هذا الشرط .

اضمحلال قيمة الأصول المالية :

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المترقبة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية . بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ : يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

يطبق البنك منهجه من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولى بها .

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى والتي لا تتطوّر على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو التي تتطوّر على مخاطر انتظامية منخفضة نسبياً بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر انتظامية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تترتب من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية .

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة . يتم الاعتراف بخسائر انتظام متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول . خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية .

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية : بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر انتظام متوقعة على مدى الحياة

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، فقد تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS٩ ابتداء من ١٠ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار على النحو التالي وذلك طبقاً للتعليمات السالفة ذكرها:

بيان	*احتياطي المخاطر العام	الإرباح المحتجزة	احتياطي المخاطر العادلة	مخصص القروض و التسهيلات	مخصص الالتزامات العرضية	**مخصص باقي بنود الأصول و الالتزامات الأخرى
الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩	١٩٩,٨٤١,٦٤٧	٤١٧,٤٢١,٣٥٧	(٢٣,٥٥٤,٤١٣)	٧٨٨,١٥٥,٠٨٠	٤٤,٧٨٥,٦٥٣	--
إجمالي الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٩٩,٨٤١,٦٤٧)	(٢٨,٣٥١,١٥١)	٥٣,٧٠٢,٦٠٣	١٨٤,٠٥٧,٤٤٥	(١٢,٩٥٩,٦٨٨)	٣,٣٩٢,٤٣٨
الرصيد الافتتاحي المعدل	-	٣٨٩,٠٧٠,٢٠٦	٣٠,١٤٨,١٩٠	٩٧٢,٢١٢,٥٢٥	١١,٨٢٥,٩٦٥	٣,٣٩٢,٤٣٨

*احتياطي المخاطر العام : بعد دمج كل من احتياطي المخاطر البنكية العام و الاحتياطي الخاص و احتياطي IFRS٩ .

**مخصص ارصدة لدّة البنك و الاستثمارات المالية و التزامات القروض و التسهيلات الائتمانية .

جـ الشركات التابعة والشقيقة

جـ ١/ الشركات التابعة

هي الشركات بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (/ Special Purpose Entities SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتسييرية ؛ وعادة يكون البنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة .

جـ ٢/ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٥٠٪ إلى ٢٠٪ من حقوق التصويت . يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ؛ ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء وأدوات حقوق ملكية مصدرة وأدوات التزامات تکبدتها البنك وأدوات التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناه ؛ وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها آية تكاليف تُغزى مباشرة لعملية الاقتناء؛ ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ؛ بغض النظر عن وجود آية حقوق للاقفية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك تصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ؛ يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى .

و تتم المحاسبة عن الشركات الشقيقة في القوائم المالية للبنك بطريق حقوق الملكية و تثبت توزيعات الأرباح عند اعتمادها خصماً من القيمة العادلة المثبتة بالأصول .

دـ التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أخرى والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة .

دـ ترجمة العملات الأجنبية

١ـ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك .

٤- المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتبث المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم ضمن البند التالي:-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة.
- بندو الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البند.
يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة.
يتم الاعتراف في قائمة الدخل بفارق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفرق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن بندو الدخل الشامل بحقوق الملكية بباقي التغيرات في القيمة العادلة بيند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن قياس البند ذات الطبيعة غير النقدية بالقيمة العادلة للأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البند و من ثم الاعتراف بقائمة الدخل بأجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بينما يتم الاعتراف بأجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن بندو الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بيند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و- أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الاسمية و يثبت خصم الاصدار الذى يمثل العائد الذى لم يستحق بعد على هذه الأذون بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى ، و تظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد و التى تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلى .

ز- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وقروض و مدینیات واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى.

ز - ١- الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة ويتم تبويب الأداء المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناوها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات الآتية :-

• عندما يقل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداء المالي محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للفروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

• عند إدارة بعض الاستثمارات ، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقا لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

• الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل "بند صافي الدخل من الأدوات المالية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية إدراة مالية نقلأ من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الإدراة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كإدراة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ز - ٢ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا:-
- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويتها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويتها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
 - الأصول التي لم يستطع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

ز - ٣ الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

ز - ٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم و يتم قياس المدرج فيها بالقيمة العادلة و نتيجة عدم وجود سوق نشط للغير المدرج منها و انخفاض نسبة المساهمة فإنه يتم قياسها بالتكلفة نظراً لتعذر قياسها بالقيمة العادلة.

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتمدة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولًا بالأصول المالية التي لا يتم تبويتها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المبوبة بالقيمة المالية التي يتم تبويتها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحمل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقية من الأصل المالى أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتلخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتتها التعاقدية.
- يتم القياس لاحقًا بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحل قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محابية حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نacula من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحافظ عليها حتى تاريخ الاستحقاق كل حسب الأحوال – وذلك عندما تتوافق لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بذلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-

١- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار المحافظ عليه حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبولات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتوزيع الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر . ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .

(١-٢) الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة :

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعواائد .

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في :

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الإادة المالية .
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة .
- ان تتم عملية توثيق واضحة ومتمندة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار .

(٢-٢) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع .

كلا من تحصيل التدفقات النقدية والتعاقدية والبيع يتكمان لتحقيق هدف النموذج .
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

(٣-٢) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر :

يحافظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع .

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج .

ويتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلى :

- هيكلة مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة .
- يمثل إطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطة - مخرجات) .
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج أعمال فرعية .

ح- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أدون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أدون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ط أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سلبية.

ي- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

عندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق معلنة ويتم الاعتراف الأولى بنتائج الأدوات المالية بسعر المعاملة الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج، الذي يعرف " بأرباح وخسائر اليوم الأول " ويدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح.

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بأرباح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك بما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكّن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة، ويتم قياس الأداء لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ثـ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوسة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمنة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج قوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للفروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة لأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للفروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد %٢٥ من أقساط الجدولة ويحد أدئي انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

لـ- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمونة حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٢)و) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيرادات عند الاعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركيين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر في حال تواجدها - مثل ترتيب شراء أسمهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناه أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

م- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ن- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة آذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوصاً من أرصدة آذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

س- اضمحلال الأصول المالية

س- ١ السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

س- ١-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمنة ويتم تحمل خسائر الأضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الأضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقدرها بدرجة يعتمد عليها).

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الأضمحلال أيًا مما يلي:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى أو إعادة تصفية هيكل التمويل المنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادلة.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر الأضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخالق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثني عشر شهرًا.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الأضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعي ما يلي:-

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر الائتمان مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الأضمحلال وفقاً لمعدلات الإخالق التاريخية.

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الأضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر أضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر أضمحلال لها على أساس مجمع.

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر أضمحلال يتم عندها ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي يتم تحملها بعد مخصوصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الأضمحلال ويتم الاعتراف ببعء الأضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحافظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس قيمة خسائر أضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود

دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

وللأغراض تقدير الأضمحلال على مستوى إجمالي يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذًا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان و موقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرًا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الأضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافق في الفترة التي يتم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوقة بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثل لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقارتها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

س-٢- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ يعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتدًا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعه أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المترآمة من حقوق الملكية ويعرف به في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً إلى قائمة الدخل وإنما يتم ردتها بحقوق الملكية بما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س-٢ السياسة المالية المطبقة اعتبار من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاثة مراحل :

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى ، ويتم حساب الخسارة الانتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر .

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى او تاريخ قيد التوظيفات ، ويتم حساب الخسارة الانتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل .

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذى يستوجب حساب الخسارة الانتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على اساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

يتم قياس الخسائر الانتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداء المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك .

- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الاداء المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحة في هذه المرحلة .

- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداء المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة .

- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها او اقتاتها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى بالمرحلة الثانية مباشرة ، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الانتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

(س/١٢) الزيادة الجوهيرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداء المالية قد شهدت زيادة جوهيرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلى من العوامل الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد .

(س/٢/٢) المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الاخفاق خلال العمر المتبقى للأداء من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الاخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك .

(س/٣/٢) المعايير النوعية :

فروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

اذا واجه المقرض واحداً او أكثر من الأحداث التالية :

- تقدم المقرض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طول الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقرض .

- متاخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة .

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض .

فروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

اذا كان المقرض على قائمة المتابعة و/أو الأداء المالية واجهت واحداً او أكثر من الأحداث التالية :

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الانتمانية .

- تغيرات سلبية جوهيرية في النشاط والظروف المالية او الاقتصادية التي يعمل فيها المقرض .

- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقرض .

- تغيرات سلبية جوهيرية في نتائج التشغيل الفعلية او المتوقعة او التدفقات النقدية .

- تغيرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض .

- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية .

- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الانتمانية للمقرض .

التوقف عن السداد :

تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات ، والمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ومتناهية الصغر ، والتجزئة المصرافية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتنقل عن (٩٠) يوم .

الترقى بين المراحل (١,٢,٣) :

الترقى بين المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى :

لا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالى والعوائد .

الترقى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية :

لا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية :

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .
- سداد ٢٥ % من أرصدة الأصل المالى المستحقة بما فى ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة .
- الانتظام فى السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل .

ع- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة من أجل الحصول على عوائد ايجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي الت إلى وفاة لديون، ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ف- الأصول غير الملموسة

ـ برامج الحاسوب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسوب الآلي كمصرفوف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف بأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ص- الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفرع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الأضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريبية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:-

معدل الإهلاك

%٢	مباني وإنشاءات
%٢٠	نظم آلية متكاملة
%٢٠	وسائل نقل وانتقال
%٢٠	أجهزة ومعدات
%١٠	أثاث
%٣٣,٣٣	تجهيزات مركز المعلومات

مصاروفات إعداد وتجهيز الفروع يتم استهلاكها على مدي خمس سنوات أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل. ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعدل كلما كان ذلك ضروري. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستهلاكية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصارف) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ق- أضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار أضمحلالها سنويًا. ويتم دراسة أضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستهلاكية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الأضمحلال، يتم الحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقل ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها أضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للأضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من العمر الانساجي المتوقع للأصل على الأقل، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

ر-١ الاستجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعرف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلًا ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الانساجي المتبقى من العمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجرة ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر-٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجير تمويلياً في حال تواجدها، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الانساجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة، ويتم الاعتراف بأيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يمثل تكلفة الاعلاك عن الفترة . ويرحل في الميزانية الفرق بين أيراد الإيجار المعترض به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عمالة الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر. ويتم تحويل مصروفات الصيانة والتامين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميشه على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مدينى الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها.

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الانساجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت أيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنع للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى وقد اتبع البنك الطريقة الغير مباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ت- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصل حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انقى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند أيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ث- مزايا العاملين

ت- ١ التزامات المعاشات

يقوم البنك بادارة نظام معاش يعتمد على نظام الاشتراك المحدد ونظام الاشتراك المحدد: هي لواحة معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة، ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لدفع مزيد من الاشتراكات اذا لم تكن المنشأة تحفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يقوم البنك بالنسبة لنظام الاشتراك المحدد بسداد اشتراكات الى لواحة تأمينية للمعاشات في القطاع العام او الخاص على اساس تعاقد اجباري او تطوعي، ولا يوجد على البنك اي التزامات اضافية تلى سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها.

ت- ٢ التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الاخرى

يقوم البنك بتقييم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون استحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد أدنى من فترة الخدمة.

خ- ضرائب الدخل

تضمن ضريبة الدخل على ربح او خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببناء حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، بما ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق او تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مر جع بامكانية تحقيق أرباح تخضع الضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سيق تخفيضه.

ذ- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلى .

ض- رأس المال

ذ- ١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناص كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ذ- ٢ توزيعات الأرباح

تشتمل توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة لمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

غـ. أنشطة الامانة

في حالة قيام البنك بأنشطة الامانة مما ينبع عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات او صناديق مزايياً ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك.

ظـ. أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في فترة الإفصاح.

آـ. الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث في صالح المنشأ أو في غير صالحها ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

» أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية و تتطلب تعديل في تلك القوائم.

» أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ القوائم المالية ولا تتطلب تعديل في تلك القوائم ، وقد تتطلب الإفصاح عنها.

إدارة المخاطر المالية

-٣-

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقدير وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً. ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، وبعد أهم أنواع المخاطر خطير الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطير السوق خطير أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولووضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتنتمي إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقدير وتقليل المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطير محددة مثل خطير الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينة الرقابة بشكل مستقل.

أـ. خطير الائتمان

يتعرض البنك لخطير الائتمان وهو الخطير الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعود خطير الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطير. ويتمثل خطير الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقرارات التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يتربّ عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطير الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطير الائتمان لدى فريق إدارة خطير الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

- ١- قياس خطر الائتمان
القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء
لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:-
- احتمالات الإخفاق (التأخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية وذلك بناءً على معدل الإخفاق التاريخي لكل مجموعة متجانسة ذات خصائص ائتمانية مشابهة (بالنسبة للمؤسسات على أساس الصناعة وبالنسبة للفروع الاستهلاكية على أساس المنتج) حيث تم تطبيق هذا المعدل على قروض المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية من ٧-١ و كافة القروض الاستهلاكية، أما فيما يتعلق بقروض المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية من ١٠-٨ فقد تم تطبيق القيمة الحالية للدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من تلك القروض.
 - المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) حيث افترض البنك أن الخسارة ستكون توقع تعرض كامل الرصيد للإخفاق.
 - خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) حيث تمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين، حيث افترض البنك أن الخسارة ستكون في حدود ١٠٠٪ من الرصيد.
 - يقوم البنك بتقييم احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجداره مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجداره الملائم، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجداره، ويعكس هيكل الجداره المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجداره، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تتنقل بين فئات الجداره تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخير. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً، ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنیف الجداره ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير.
- فئات التصنیف الداخلي للبنك:-

التصنيف	مذلول التصنیف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

٢- أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين وأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بورز أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية وأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

سياسات الحد من وتجنب المخاطر
يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والنوع.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لមقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقرض، أو مجموعة مفترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المفترض / المجموعة من قبل مجلس الإدارة وذلك عند تجاوزه حد معين.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقرض بما في ذلك البنك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المفترضين والمفترضين المحتملين على مقاولة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقرارات كلما كان ذلك مناسباً.

بنك الاتحاد الوطني - مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:-
- الضمانات

- يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:-
- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتفيف خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأض محلل لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset - Backed Securities بآجلية المثلية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

٣- سياسات الأض محلل والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار، وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الأض محلل التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلل وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح وعلى الرغم من اختلاف الطرق المطبقة فقد تبين عدم وجود اختلاف مؤثر لخسائر الائتمان المحصلة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح ٤/٤). مخصص خسائر الأض محلل الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينبع من آخر درجتين من التصنيف وبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والأض محلل المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:-

تقييم البنك

		٢٠١٩/٦/٣٠			
		مخصص	قرض	مخصص	قرض
مخصص	خسائر	تسهيلات	وتسهيلات	خسائر	تسهيلات
٪	٪	٪	٪	٪	٪
١١	٨٧	٧,٤	٨٨	ديون جيدة	-١
٦,٥	٤,٣	٦,٤	٣,٥	المتابعة العادية	-٢
١,١	٠,٣	٢,٩	٠,٤	المتابعة الخاصة	-٣
٨١,٤	٨,٤	٨٣,٣	٨,١	ديون غير منتظمة	-٤
<hr/>		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أض محلل طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها البنك:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفه شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفيه أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- أض محلل قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويًا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الأضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحقة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الأضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتاجسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجداررة الأربع المبينة في إيضاح ١/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الأضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتم تجنب الاحتياطي المخطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة، ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجداررة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:-

مذول التصنيف الداخلي	تصنيف البنك المركزي المصري	مذول التصنيف الداخلي	نسبة المخصص المطلوب	٪	تصنيف البنك	
					المركزي المصري	التصنيف
ديون جيدة	١	١	صرف		مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	١	١		مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	١	١		مخاطر مردية	٣
ديون جيدة	١	٢			مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	٢			مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	٣			مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	٥			مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	٢٠			دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	٥٠			مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	١٠٠			رديئة	١٠

٥- الح الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي

بالجنيه المصري

٢٠١٨ ديسمبر ٣١	٢٠١٩ يونيو ٣٠	
١٠ ٢٣٩ ٤٧٠ ٠١٧	٦ ٦١٣ ٠٨٠ ٩٣٥	أذون الخزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١ ٤٢٤ ٢٧٩	١ ٤٢٤ ٢٧٩	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٩٧ ٩٣٣ ٣٦٠	٩٩ ١١٩ ٥٩٣	- أدوات دين
٤ ٣٣٥ ٤٧٤ ٧٧٩	٤ ٧٤٦ ٦٧٨ ٧٦٠	قرص وتسهيلات للعملاء
٢١٧ ٢٤١ ١٢٠	٢١٢ ٧٨٩ ٢٦٩	قرص لأفراد:
٢٧ ٧١٩ ٧٨٢	٣١ ٦٥٦ ٠٢٠	- حسابات جارية مدينة
٢ ١٢٨ ٧٢٨ ١٥٤	٢ ٥٠٤ ٦٥٤ ٥٠٨	- قروض شخصية
٤ ٤٣٨ ١٧٥ ٧١٥	٢ ٢٣٦ ٨٠٠ ٨٨٠	- قروض تمويل شراء وحدات سكنية
٤ ٣٨٥ ٠٢٦ ٤٨٧	٥ ٢٩٤ ٨٣٦ ٠٠٥	- بطاقات ائتمان
٣ ١٣٣ ١٩٦ ٢١٨	٢ ٧٣٦ ٣٩٦ ٣٥٨	قرص لمؤسسات:
٤١٩ ٩٩٧ ٤٩٥	٥٠٧ ٣٣٢ ٧٠٨	- حسابات جارية مدينة
٢٧ ٤٢٤ ٣٨٧ ٤٠٤	٢٤ ٩٨٤ ٧٦٩ ٣١٥	- قروض مشتركة
٢ ٣٤٧ ٦٩٧ ٠٠٠	٣ ٣٧٠ ٢٥٥ ٠٠٠	قرص مباشره
١ ٣٧٥ ١٩٦ ٤٤٤	١ ١٩٦ ٢٤٣ ٠٠٠	استثمارات مالية:
٢ ٨٨٣ ٦٠٢ ١٢٤	٢ ٧٤٤ ٧٧٦ ٠٠٠	- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
٢ ٥٢٢ ٥٧١ ٨٧٢	٢ ٠٢٨ ٦٣١ ٠٠٠	- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٨٩ ٧٨٨ ٢٨٥	٦٣ ٠٠٣ ٣٣٦	الإجمالي
٩ ٢١٨ ٨٥٥ ٧٠٥	٩ ٤٠٢ ٩٠٨ ٣٣٦	البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي
		الارتباطات عن قروض
		خطابات الضمان
		خطابات ضمان بناء على طلب بنوك أخرى أو كفالتهم
		الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)
		التزامات محتملة أخرى
		الإجمالي

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار آلية ضمانات بالنسبة لبندو داخل المركز المالي.

وكمما هو مبين بالجدول السابق فإن ٦١ % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٣٩ %.

- وتنق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:-
- ٣٦,٣٪ من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
 - ٨٠,٨٪ من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.
 - القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامة بالمحفظة، تم تغطيتها بضمانات.
 - القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ١١٠٠ مليون جنيه بنسبة ٧٣٪ مكون مخصص وعائد مجنب بمبلغ ٧٩٩ مليون جم بنسبة ٧٢,٦٪ منها.
 - قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حسافة عند منح قروض وتسهيلات خلال العام.

٦- قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية.

قروض وتسهيلات للعملاء

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٦/٣٠	بالجنيه المصري
١١,٣١٩,٨٥٩,٢٣٢	١٢,٢١٤,٦٩٨,٦٠٨	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
١,١٧٢,٤٢٠,٠٧٤	١,٦٧٩,٩٨٥,٠٦٩	متأخرات ليست محل اضمحلال
١,١٣٨,٠٢٠,٠٨٩	١,٢٣١,٨٥١,٣٥٧	متأخرات محل اضمحلال
<u>١٣,٦٣٠,٢٩٩,٣٩٥</u>	<u>١٥,١٢٦,٥٣٥,٠٣٤</u>	<u>الإجمالي</u>
(٧,٩٨٧,٩٦٢)	(٧,٥٦٧,١٥٠)	ابراد مقدم وخصم غير مكتسب
(٧٨٨,١٥٥,٠٨٠)	(٨٨٨,٠٦٦,٢١٥)	مخصص خسائر الاضمحلال
(١٠٥,٣٦٢,٨٤٣)	(١٠٧,٥٢٢,٨٠١)	عواائد مجنبة
<u>١٢,٧٢٨,٧٩٣,٥١٠</u>	<u>١٤,١٤٣,٣٧٨,٨٦٨</u>	<u>الصافي</u>

يتضمن إيضاح (١١) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليس محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

بنك الأحلان الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
الإضاحات المتقدمة للقائم المالية المدققة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

قواعد وتشهيلات يوجد عليها متأخرات ولم يتصل محل اشتمال على منها إلى :
 هي القروض والشهادات التي توجد طلبيها متأخرات حتى ٣٠ يوم أو لفترة ليست مثل اشتمال إلا إذا توفرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك ، وتمثل القروض والشهادات المعلنة التي يندرج عليها متأخرات ولم يتصل محل اشتمال فيها إلى :

٢٠١٩.

مؤسسات

أفراد

<u>الإجمالي</u>	<u>اجمالي المؤسسات</u>	<u>اجمالي الأفراد</u>	<u>حسابات جاريّة مدينّة</u>	<u>حسابات بالبنية المصريّة</u>
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦

٤٣١٨٦٣٢٠

مؤسسات

<u>الإجمالي</u>	<u>اجمالي المؤسسات</u>	<u>اجمالي الأفراد</u>	<u>حسابات جاريّة مدينّة</u>	<u>حسابات بالبنية المصريّة</u>
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦
١٦٧٦٦١	١٣٠٤٧٤٣٥٦٥٩٦١	٣٧٢٤٣١٥٢٤	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦	٣٣٩١٧٦٧٦٧٦

بنك الاتحاد الوطنى - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
الأراضيات الممتدة لقائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

بلغ رصيد الجملى القروض والتسهيلات محل اتصحال بصفة منفردة قبل الاخذ في الاعمار التلفات التقنية من المنشآت ٥٣٥,٨١,٢٣,١٦١,٧٣٦,٨٥,٥١,٣٥٧ مليون مصرى
و فيما يلى تحليل بالقيمة الصافية للقروض والتسهيلات محل اتصحال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للمنشآت التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:-

التجفيف		أفراد					
المؤسسات	الاجمالي	صافي القروض والتسهيلات	قروض مشتركة	قروض مباشرة	الجملى الأفراد	جاربة مدينة	حسابات
٤٠٦٠٦٩١٩	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٨٢٢٦٤٥٤٥٧٥٢٣	-	٢٢٦٦١٨	١٩٠٦١٨	٤٩٥٠٠٨
٢٠١٨	١١١١٨٨٨	١١١١٨٨٨	٨١٢٢٤٢٢٤	-	٨١٢٢٤٢٢٤	١٩٠٦١٨	-
٢٠١٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٢٢٦٦٤٥٤٥٧٥٢٣	-	٢٢٦٦١٨	١٩٠٦١٨	-
٢٠١٦	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٨٢٢٦٤٥٤٥٧٥٢٣	-	٨٢٢٦٤٥٤٥٧٥٢٣	١٩٠٦١٨	-
٢٠١٥	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٨٢٢٦٤٥٤٥٧٥٢٣	-	٨٢٢٦٤٥٤٥٧٥٢٣	١٩٠٦١٨	-

التجفيف		أفراد					
المؤسسات	الاجمالي	صافي القروض والتسهيلات	قروض مشتركة	قروض مباشرة	الجملى الأفراد	جاربة مدينة	حسابات
٢٠١٨	١١٣٨٠٢٠٠٨٩	١١٣٨٠٢٠٠٨٩	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	-	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	١١٦٦١١٢٠٥٥٦٥	٥٨٦٨٥٧٦١
٢٠١٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	-	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	١١٦٦١١٢٠٥٥٦٥	٥٨٦٨٥٧٦١
٢٠١٦	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	-	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	١١٦٦١١٢٠٥٥٦٥	٥٨٦٨٥٧٦١
٢٠١٥	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	١٠٣٦٤٣١٨٥١٥٣٧	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	-	٢٤٤٠٨٩٨٩٧٢٩	١١٦٦١١٢٠٥٥٦٥	٥٨٦٨٥٧٦١

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للمقاييس المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

أ.٧- أذون وآذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

الاجمالي	استثمارات مالية أخرى	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر	أذون خزانة		أقل من A- أذون وسندات الخزانة بالمجنيبة المصوبي
			أذون خزانة	أذون خزانة	
٩٨٥٨٨٩	٤٣٤٢٤١	٦٦٢٩٣٤٢٩٦٠	٦٦٢٩٣٤٢٩٦٠	٩٣٥	
٩٨٥٨٨٩	٤٣٤٢٤١	٦٦٢٩٣٤٢٩٦٠	٦٦٢٩٣٤٢٩٦٠	٩٣٥	
					الاجمالي

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
الإيداعات المتقدمة للقائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

٥-٩ تذكر مخاطر الأصول المالية المعرضة لمخطر الائتمان
يتمثل الجدول التالي تحليلاً بأهم حدود خطر الائتمان البنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب التشاطط الذي يزاوله عدلاء البنك.

الإجمالي	أفراد	أخرى	قطاع حكومي / عام	نماذج تجارة	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	بالآلاف جنيه مصرى
١٨٠٦٦٦	-	-	٢٦١٣٠٨١	-	-	-	الذون الخزانة
١٥٣٥٢٦٤٤١	-	-	٢٤٢٤١٧٩	-	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والحساب
١٥٣٥٢٦٧٩	-	-	٢٢٧٢١٧١	٢٢٧٢١٩١٢	٢٦٦١٤٣٧٩	٣٤٢٤٠٥٠	- أدوات دين
٢٧٣٦٣٩٦	-	-	٢٣٦٣٩٦	-	-	-	قروض وتسهيلات للعملاء
٥٧٣٦٣٣٣	-	-	٢٣٧٣٣٥٠	-	-	-	استثمارات مالية أخرى
٤٦٤٦٧٠٤٦	٤٦٤٦٧٠٤٦	٤٦٤٦٧٠٤٦	٣٣٦٨٥٠	٣٣٦٨٥٠	٣٦٦١٩١٢	٣٦٦١٩١٢	- أدوات دين بالتكلفة المستحثكة
٤٠٣٦٣٣٣	-	-	-	-	-	-	- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٠٣٦٣٣٣	-	-	-	-	-	-	- الإجمالي في نهاية الفترة السابقة

ب-خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتشمل بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المتاحة للبيع.

ب-أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد الثابت، وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب القيمة المعرضة للخطر للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتوقعة لظروف السوق ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن نقلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبير عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد هناك احتمال إحصائي أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (يوم واحد) قبل أن يمكن إغلاق المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال اليوم السابق ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الفترات الزمنية السابقة ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المركز الحالي - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

اختبارات الضغوط (Stress Testing) -

تعطى اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد، ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلام النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة، وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة مثل ما قد ينبع في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

بـ-٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر لأغراض المتاجرة بالإضافة إلى الأسهم النشطة والمدرجة وغير أغراض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

	أدنى	متوسط	أعلى
خطر سعر الصرف	١١٧,٨٩٣	٢٣٠,١١٨	١١,٩٤٤
خطر سعر الفائدة	٣٨,٧٤٩,١٧٢	٤١,٣٦٩,١٧٠	٣٦,٥٤٧,٥٥٥
مخاطر حقوق الملكية	-	-	-

٢٠١٨ ديسمبر ٣١

	أدنى	متوسط	أعلى
خطر سعر الصرف	٦,١٠٩,٧٣٩	٧,١٠٦,١٦١	٥,١١٣,٣١٧
خطر سعر الفائدة	٤٠,٧٨٣,٢٢٢	٤٥,٤٥٥,٧٣٥	٣٦,٧٨٥,٤٧٥
مخاطر حقوق الملكية	١٣٣,٠٠٦	١٤٣,٠٢٧	١٢٢,٩٨٥

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، خاصة خطر سعر العائد بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق، وبصورة بسيطة دون الأساليب الكمية المعقّدة ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متعدد.

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
إليضاحات المتممة للمقلم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

بـ-٤
خطر سعر العائد ينبع من التغيرات في مستويات أسعار العائد السليمة في السوق وهو خطر تغيرات في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لذلك التغير ولكن قد تتضمن الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة،
القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تغيرات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسس تاريخ الاستحقاق:

الأصول المالية	أجل شهرين						
الأصول المالية	أجل شهرين						
نقدية وأرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	-	-	-
أموال الخزانة	-	-	-	-	-	-	-
قوروض وتسهيلات المصانع	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات مالية	-	-	-	-	-	-	-
والكتالة المستثناة	-	-	-	-	-	-	-
- بالفائدة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-
- بالفائدة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-	-	-
- بالفائدة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات في شركات مشتركة	-	-	-	-	-	-	-
أصول غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى	-	-	-	-	-	-	-
أصول ثابتة	-	-	-	-	-	-	-
أصللي للأصول المالية	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات المالية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة متحركة للبنوك	-	-	-	-	-	-	-
ودائع للعملاء	-	-	-	-	-	-	-
قرص طولية الأجل	-	-	-	-	-	-	-
حقوق مستأجرين	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الالتزامات المالية	-	-	-	-	-	-	-
قيمة إعادة تسعير سعر العائد	-	-	-	-	-	-	-

٢٧٨٣٠٢٩	-	-	-	-	-	-	-
٧٧٣٣٧	١٧١٤٥٥٣	-	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٦٤٦٢٥	-	-	٤٧١٥٤	٥٦٣٥	٦١٦٠	٦١٦٠	٦١٦٠
١٤٢٣٢٣٩	٨٤٨٧٩	٧٩٣٦٧	٣٤٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧
٢٣٥٠٠٤٢	-	-	-	-	-	-	-
٥٨٩٣٢	٨٢٠٨٢	-	٥٧٣٢٩	٥٧٣٢٩	٥٧٣٢٩	٥٧٣٢٩	٥٧٣٢٩
١	-	-	-	-	-	-	-
١٤٢٤١	-	-	-	-	-	-	-
٦٧٤٢٦	-	-	-	-	-	-	-
١٥١	-	-	-	-	-	-	-
٢٨١٠١	-	-	-	-	-	-	-
٤٤٣٨٠	-	-	-	-	-	-	-
٤٤٣٨٠	-	-	-	-	-	-	-
٦٦٦٩٧	-	-	-	-	-	-	-
٣٣٩٤٣	-	-	-	-	-	-	-
١١٣٩٤٣	-	-	-	-	-	-	-
٦٤٩١٨	-	-	-	-	-	-	-
٣٠٢٠٢٠٩	-	-	-	-	-	-	-
٨٣٨٩١٠	-	-	-	-	-	-	-
٢٣٧٣٣٢	-	-	-	-	-	-	-
٥٠٨٨٠	-	-	-	-	-	-	-
٣٤١٣٩٤٣	-	-	-	-	-	-	-
٦٤٨٢٢	-	-	-	-	-	-	-

جـ- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالالتزامات المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:-

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إيقاضها للعملاء، ويتوارد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسليمها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

- إدارة الترکز وبيان استحقاقات القروض.
لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لنتائج التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتاريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى نوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

دـ- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

دـ- أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة
يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة لبعض للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرض بعضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة:-

بـالآلاف جنيه مصرى

٢٠١٨/١٢/٣١

٢٠١٩/٦/٣٠

<u>الأصول المالية</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>القيمة العادلة</u>
قرصون تسهيلات للعملاء				
- أفراد	٥,٠٩٠,٢٤٣	٥,٠٩٠,٢٤٣	٤,٦٧٨,٣٦٩	٤,٦٧٨,٣٦٩
- مؤسسات	١٠,٠٣٦,٢٩١	١٠,٠٣٦,٢٩١	٨,٩٥١,٩٣٠	٨,٩٥١,٩٣٠
استثمارات بالتكلفة المستهلكة	٢,٧٣٥,٠٢٣	٢,٧٣٥,٠٢٣	٣,١٣٣,١٠٠	٢,٧٣٥,٠٢٣
<u>الالتزامات المالية</u>				
أرصدة مستحقة للبنوك	٨٣١,٩٦٤	٨٣١,٩٦٤	٨٣١,٩٦٤	٩٣٦,٤٢٣
ودائع للعملاء				
- أفراد	٧,٨٦١,٩١٥	٧,٨٦١,٩١٥	٦,٦٠٣,٢٨٨	٦,٦٠٣,٢٨٨
- مؤسسات	٢٢,٣٤٠,١٧٩	٢٢,٣٤٠,١٧٩	٢٠,٨٨١,٥٣٨	٢٠,٨٨١,٥٣٨

هـ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي:-

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخداماته رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:-

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠ مليون جنيه حدأً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

- الحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٢,٧٥٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة باوزان (مقام النسبة) وذلك ل مقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

و يتم الإقرار عن البنك كمجموعة واحدة تشمل البنك بكافة فروعه في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى التي يملك فيها البنك او اطرافه المرتبطة نسبة تزيد عن ٥٠٪ من حقوق المساهمين او أي نسبة تمكنه من السيطرة

ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشرطيتين التاليتين:-

الشريحة الأولى:

رأس المال الأساسي المستمر : ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

رأس المال الإضافي : هي تكون من الأرباح والخسائر المرحلية وحقوق الأقلية والفرق بين القيمة الاسمية والحالية للقرض المساند

الشريحة الثانية:

ويدرج بها ٤٥٪ من كل من (الاحتياطي الخامن وأحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية وأحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع) والقرض المساند ومخصص خسائر الأضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة فيما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري .

و عند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى الا يقل رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات عن ٤٠٪ من إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والا يقل إجمالي الشريحة الأولى عن ٧,٨٧٥٪ من إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وتتصاعد تدريجياً الى أن تصل ٨,٧٥٪ في بداية عام ٢٠١٩ والا يزيد القروض (الوديعة) المساندة عن ٥٠٪ من الشريحة الأولى

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الشريحة الأولى والثانية ونسب معيار كفاية رأس المال في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٣٠ يونيو ٢٠١٩

بالملايين المصري

رأس المالالشريحة الأولىرأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات

رأس المال (المتضمن المسدد تحت حساب الزيادة)

الاحتياطيات

احتياطي مخاطر معيار IFRS٩

الأرباح المحتجزة

أجمالي بنود الدخل الشامل الآخر المتراكם بعد التعديلات الرقابية

رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern

الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربيع السنوية (٣)

الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity

١٠٠% من الزيادة عن ١٠% من قيمة الاستثمارات في الشركات المالية لكل استثمار على حدة

١٠٠% من صافي الأصول غير الملموسة (خلاف الشهرة)

رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع التي تم إعادة تبويبها لاستثمارات محظوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

أجمالي رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعاداتأجمالي الشريحة الأولىالشريحة الثانية٤٥% من الاحتياطي الخاص

مخصص خسائر الأض محلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من أجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب

القروض (الودائع) المساعدةأجمالي الشريحة الثانيةأجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعاداتأجمالي مخاطر الائتمانمتطلبات رأس المال لمخاطر السوقمتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل

أجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

معيار كفاية رأس المال (%)

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

الرافعة المالية

بألاف جنيه مصرى

٢٠١٨ ديسمبر ٣١	٢٠١٩ يونيو ٣٠	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٢٠٣١ ٢٠٨	٢٠٤٤ ٥٧٩	

أولاً

ثانياً

١

التعروضات داخل وخارج الميزانية

التعروضات داخل الميزانية و عمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية

٣٦٨٠ ٢٧٩	٧٨٧٩ ٣٣٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٤٦٦ ٤٠٨	١٦٤٧ ٦٦	الأرصدة المستحقة على البنوك
٩٩٢٧ ٥٣٣	٦٧٧٨ ٦٤٦	اذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٥٢ ٠٣٣)	(٧٣ ٣٤٥)	عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة البيع
١٤٤٤	١٤٤٤	أصول مالية بغرض المتاجرة
٤٤٣ ٣١٣	٥٩٣ ٥٩٥	استثمارات مالية متاحة للبيع
٣١٣٣ ١٩٦	٣٠١٧ ٧٩٠	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٧٢ ٤٧٦	٧٢ ٤٧٦	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
١٢٨٩٣ ٧١٥	١٣ ٦٥٥ ٦٢٧	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء
٤٧٤ ٤٨٢	٤٦٦ ٨٨١	الاصول الثابتة (بعد خصم كلًا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الاعلاك)
٥٠٧ ٣٥٥	٥١٦ ٧٩٢	الاصول الأخرى
(٧٧ ٣٧١)	(٦٤ ٣٨٨)	قيمة ما يتم خصمها من التعروضات (بعد استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية) (يتمثل في الاستثمارات في الشركات المالية والاصول غير الملموسة والاصول الضريبية المؤجلة)
٣٢ ٤٧٠ ٧٧٧	٣٤ ٤٩٢ ٤٣٤	إجمالي التعروضات داخل الميزانية و عمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية

التعروضات خارج الميزانية

الالتزامات العرضية (١)

٤٧١٧	٢٢ ٦٢٠	اعتمادات مستديمة - استيراد
٤٩٧ ٤٦٦	٤٧٤ ٤٥٧	خطابات ضمان
١٤٠٩ ٢٧٠	١٤٢٧ ٢٤٤	خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكتالفهم
١٨٠١٦	٧٣ ٩٧٧	كمبيالات مقبولة
٧٩ ٥٥٩	٧٩ ٥٥٩	ارتباطات رأسمالية
١٠ ٢٢٩	١٠ ٢٢٩	ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي
٣٠٦ ٥٥٧	٤٦٩ ٥٣٩	ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية
٢٣٧٥ ٨١٤	٤٥٥٧ ٦٢٥	إجمالي التعروضات خارج الميزانية
٣٤ ٨٤٦ ٥٩١	٣٧ ٥٠ ٠٥٩	إجمالي التعروضات داخل وخارج الميزانية (١)+(٢)
٥٥,٨٣%	٥٥,٤٦%	نسبة الرافعة المالية

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ- خسائر الأض محلل في القروض والتسهيلات (الخسائر الانتمانية المتوقعة)

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقدير الأض محلل على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأض محلل في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوقة بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقيير كل من مبلغ وتقويم التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

ب- أض محلل الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
حدد البنك أض محلل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو متدا في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متداً إلى حكم شخصي، ولا تأخذ هذا الحكم بقىم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك أض محلل عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل الانخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو متداً فإن البنك سوف يعاني خسائر إضافية تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

ج- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتاريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أي استثمارات بذلك البنك.

٥- التحليل القطاعي للأنشطة

<u>اجمالي</u>	<u>خزانة</u>	<u>أفراد</u>	<u>مؤسسات</u>	<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي</u>
٥٥٩٧٥٧	١٤٤٣٥٩	٢٠٢٧٠١	٢١٢٦٩٧	أيرادات النشاط القطاعي
(٢٧١٤٦٥)	(٢٢٤٤٤٨)	(١٤٠٤٥٧)	٩٣٤٤٠	مصروفات النشاط القطاعي
٢٨٨٢٩٢	(٨٠٨٩)	٦٢٢٤٤	٣٠٦١٣٧	نتيجة أعمال القطاع قبل الضرائب
(٩٦٨٢٦)	(٤٩٤٦٦)	(٣٠٤٤٦)	(١٦٩١٤)	الضريبية
١٩١٤٦٦	(١٢٩٥٥٥)	٣١٧٩٨	٢٨٩٢٢٣	ربح (خسارة) الفترة
<u>الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي</u>				
٣٤٩٠٣١٨٢	٢٠٧٧٩٨٠٣	٤٩٦٧٧٩٧	٩١٥٥٥٨٢	أصول النشاط القطاعي
٣٤٩٠٣١٨٢	٢٠٧٧٩٨٠٣	٤٩٦٧٧٩٧	٩١٥٥٥٨٢	إجمالي الأصول
٣٤٩٠٣١٨٤	٤٦٩٩٠٤٥	٧٨٦٣٩٥٨	٢٢٣٤٠١٨١	التزامات النشاط القطاعي
٣٤٩٠٣١٨٤	٤٦٩٩٠٤٥	٧٨٦٣٩٥٨	٢٢٣٤٠١٨١	إجمالي الالتزامات
<u>بنود أخرى للنشاط القطاعي</u>				
(٤١٠٤٥)	(٤٥٠٥)	(٣٢٢٥٤)	(٤٢٣٦)	إهلاكات
٢١٤٠	١٨٢٨٩	(٤٣١٨٧)	٢٧٠٣٨	إضمحلال

بـ. تحليل القطاعات الجغرافية

<u>اجمالي</u>	<u>الوجه القبلي</u>	<u>الاسكندرية والدلتا</u>	<u>القاهرة الكبرى</u>	<u>وسبعين</u>	<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية</u>
٥٥٩٧٥٧	٣٩٠٣٩	٢٢١٨٦٦	٢٩٨٨٥٢		أيرادات القطاعات الجغرافية
(٢٧١٤٦٥)	(٢٣٠٩٨)	(١٣٩٩٧٩)	(١٠٨٣٨٨)		مصروفات القطاعات الجغرافية
٢٨٨٢٩٢	١٥٩٤١	٨١٨٨٧	١٩٠٤٦٤		ربح العام قبل الضرائب
(٩٦٨٢٦)	(٣٥٨٧)	(١٨٤٢٤)	(٧٤٨١٥)		الضريبية
١٩١٤٦٦	١٢٣٥٤	٦٣٤٦٣	١١٥٦٤٩		ربح الفترة بعد الضرائب
<u>الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية</u>					
٣٤٩٠٣١٨٢	٥٧٣٤١٩	٤٩٨٥٠٧	٢٩٣٤٤٢٥٦		أصول القطاعات الجغرافية
٣٤٩٠٣١٨٢	٥٧٣٤١٩	٤٩٨٥٠٧	٢٩٣٤٤٢٥٦		إجمالي الأصول
٣٤٩٠٣١٨٢	٤٦٦٣٩٧	٦٨٠٤٧٤٢	٢٧٦٣٢٠٤٣		التزامات القطاعات الجغرافية
٣٤٩٠٣١٨٢	٤٦٦٣٩٧	٦٨٠٤٧٤٢	٢٧٦٣٢٠٤٣		إجمالي الالتزامات
<u>بنود أخرى للقطاعات الجغرافية</u>					
(٤١٠٤٥)	(٢٨٥٨)	(٣٠٧٩)	(٣٥١٠٨)		إهلاكات
٢١٤٠	(٦٣٠)	(٥٦٨٢)	٨٤٥٢		إضمحلال

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

قروض وتسهيلات للعملاء

-٩-

٢٠١٨ ديسمبر ٣١

٢٠١٩ يونيو ٣٠

بالجنيه المصري

		قروض للعملاء
<u>١٣٦٣٠ ٢٩٩ ٣٩٥</u>		<u>١٥١٢٦٥٣٥٠٣٥</u>
<u>١٣٦٣٠ ٢٩٩ ٣٩٥</u>		<u>١٥١٢٦٥٣٥٠٣٥</u>
		(يُخصِّم):
(٧٩٨٧٩٦٢)		إيراد مقدم وخصم غير مكسب
(٧٨٨١٥٥٠٨٠)		مخصص القروض
(١٠٥٣٦٢٨٤٣)		العوائد المجنحة
<u>(٩٠١٥٥٥٨٨٥)</u>		<u>(١٠٠٣١٥٦١٦٦)</u>
<u>١٢٧٢٨٧٩٣٥١٠</u>		<u>١٤١٢٣٣٧٨٨٦٩</u>

قروض وتسهيلات للعملاء

-٩-٢-

٢٠١٨ ديسمبر ٣١

٢٠١٩ يونيو ٣٠

بالجنيه المصري

		أفراد
<u>٩٧٩٣٣٣٦٠</u>		<u>٩٩١١٩٥٩٣</u>
<u>٤٣٣٥٤٧٤٧٧٩</u>		<u>٤٧٤٦٦٧٨٧٦٠</u>
<u>٢٧٧١٩٧٨٢</u>		<u>٣١٦٥٦٠٢٠</u>
<u>٢١٧٢٤١١٢٠</u>		<u>٤١٢٧٨٩٢٦٩</u>
<u>٤٦٧٨٣٦٩٤١</u>		<u>٥٠٩٠٢٤٣٦٤٢</u>
		(إجمالي) (١)

مؤسسات ومشروعات صغيرة ومتوسطة

<u>٢١٢٨٧٢٨١٥٢</u>	<u>٢٥٠٤٦٥٤٥٠٨</u>	حسابات جارية مدينة
<u>٢٤٣٨١٧٥٧١٥</u>	<u>٢٢٣٦٨٠٠٨٨٠</u>	قروض مشتركة
<u>٤٣٨٥٠٢٦٤٨٧</u>	<u>٥٢٩٤٨٣٦٠٠٥</u>	قروض مباشرة
<u>٨٩٥١٩٣٠٣٥٤</u>	<u>١٠٠٣٦٢٩١٣٩٣</u>	(إجمالي) (٢)
<u>١٣٦٣٠ ٢٩٩ ٣٩٥</u>	<u>١٥١٢٦٥٣٥٠٣٥</u>	إجمالي القروض وتسهيلات العملاء (٢+١)
		(يُخصِّم):
(٧٩٨٧٩٦٢)		إيراد مقدم
(٧٨٨١٥٥٠٨٠)		مخصص خسائر الأضمحلال
(١٠٥٣٦٢٨٤٣)		العوائد المجنحة
<u>١٢٧٢٨٧٩٣٥١٠</u>		<u>١٤١٢٣٣٧٨٨٦٩</u>
		الصافي

استثمارات مالية

١- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

سندات خزانة

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر	٢٠١٩ ٣٠ يونيو	بالجنيه المصري
٣١٣٣١٩٦٢١٨	٢٧٣٦٣٩٦٣٥٨	أدوات دين حكومية بالتكلفة المستهلكة مدرجة بسوق الأوراق المالية
٣١٣٣١٩٦٢١٨	٢٧٣٦٣٩٦٣٥٨	اجمالي سندات خزانة
-	(٣٠٧٧٦)	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الاولى للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
٣١٣٣١٩٦٢١٨	٢٧٣٦٣٦٥٥٨٢	ارصدة سندات الخزانة بعد
-	(٣٠٥٠٣٩)	مخصص خسائر الاضمحلال
٣١٣٣١٩٦٢١٨	٢٧٣٦٠٦٠٥٤٣	صافي ارصدة سندات خزانة بعد الاضمحلال
(٩٦٤٣٢)	(١٠٣٧٣٠١)	(يخصمه) عوائد لم تستحق بعد
٣١٣٣٠٩٩٧٨٦	٢٧٣٥٠٢٣٢٤٢	صافي سندات خزانة بالتكلفة المستهلكة

حركة سندات الخزانة بالتكلفة المستهلكة

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر	٢٠١٩ ٣٠ يونيو	بالجنيه المصري
٣٩٧٢٨٧٠٨٢٩	٣١٣٣٠٩٩٧٨٦	الرصيد في أول السنة المالية
١٧٥٢٨٢٢	٤٠٧٤٦٩	صافي استهلاك خصم و علاوة الاصدار
(٨٤٧٢٦٦١٠٠)	(٣٩٨٨٧٥٠٠٠)	استبعادات / استردادات
٥٨٣٨٦٦٧	٢٨٧٥٥٧١	صافي التغير في القيمة العادلة
-	(٣٣٥٨١٥)	مخصص خسائر الاضمحلال
-	(١٢٠٧٩٠٠)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٣١٣٣١٩٦٢١٨	٢٧٣٥٩٦٤١١١	الرصيد
(٩٦٤٣٢)	(٩٤٠٨٦٩)	عوائد لم تستحق بعد
٣١٣٣٠٩٩٧٨٦	٢٧٣٥٠٢٣٢٤٢	الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
إليضاحات المتنمية للقواعد المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

١١- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

٢٠١٨ ٣١ ٢٠١٩ ٣٠

بالجنيه المصري

٤١٩ ٩٩٧ ٤٩٥	٥٠٧ ٣٣٢ ٧٠٨
١٩٠٥٩ ١٥٤	٧٨ ٧٨٥ ٠٦٩
٤ ٢٥٦ ٢٣٣	٣ ٢٦٥ ٧٣٣
٤٤٣ ٣١٢ ٨٨٢	٥٨٩ ٣٨٣ ٥١٠

أدوات دين حكومية بالقيمة العادلة مدرجة بسوق الأوراق المالية
أدوات حقوق ملكية مدرجة بسوق الأوراق المالية
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بسوق الأوراق المالية
صافي ارصدة الاستثمارات المالية

٤١٩ ٩٩٧ ٤٩٥	٥٠٧ ٣٣٢ ٧٠٨
٢٣ ٣١٥ ٢٨٧	٨٢ ٥٠ ٨٠٢
٤٤٣ ٣١٢ ٨٨٢	٥٨٩ ٣٨٣ ٥١٠

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

٢٠١٨ ٣١ ٢٠١٩ ٣٠

بالجنيه المصري

٢٠٠ ٦٣٠ ٧٨٢	٤٤٣ ٣١٢ ٨٨٢
٣٤٨ ٤١٣	٢ ٤٧١ ٦٢٣
٥٠٨ ٧٨٨ ٠٨٢	١١١ ٣٠٥ ٧٥٤
(٢٣٥ ٣٢٢ ٤٦٤)	(٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠)
(٣١ ١٣١ ٩٣١)	٧٤ ٧٩٧ ٥١٨
-	(٧٥٠٤ ٢٦٧)
٤٤٣ ٣١٢ ٨٨٢	٥٨٩ ٣٨٣ ٥١٠

الرصيد في أول السنة المالية

صافي استهلاك خصم و علاوة الاصدار

اضافات

استبعادات / استردادات

صافي التغير في القيمة العادلة

فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية

الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

٢٠١٨ ٣١

٢٠١٩ ٣٠

١٢ - بالجنيه المصري

أدوات دين

سندات حكومية

اجمالي أدوات الدين

اجمالي أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

١٤٤٤٢٧٩
١٤٤٤٢٧٩
١٤٤٤٢٧٩

١٤٤٤٢٧٩
١٤٤٤٢٧٩
١٤٤٤٢٧٩

٢٠١٨ ٣١

٢٠١٩ ٣٠

١٣ - استثمارات في شركات شقيقة

أدوات حقوق ملكية غير مردحة بسوق الأوراق المالية

اجمالي استثمارات في شركات شقيقة

٧٢٤٧٦٠٩٠
٧٢٤٧٦٠٩٠

٧٢٤٧٦٠٩٠
٧٢٤٧٦٠٩٠

بيان الشركات الشقيقة									
القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة	
البلد مقر الشركة	تاريخ آخر قوام مالية	صافي الربح	الإيرادات	رأس المال المدفوع	الالتزامات	الأصول	نسم الشركة	شركة أوينت للتأمين التكافلي	شركة الفؤادية للتعمين
مصر	٢٠١٨ ٣٠ سبتمبر	١١٩١١٢٢٧	٤٠٦٥٤٨٨	١٥٠٠٠٠٠	٨٥٦٣٥٣٢	١٢١٨٧٤٥٢٦٩			
مصر	٢٠١٧ ٣١ ديسمبر	١٦٢٦٧١٥	٣١٦٦٨٤٥	٣٦٦٨٠٠	٩٧٣٦٩٢٦	١٣٩٦٦٣٦			

**

٧- الأصول الثابتة (بعد خصم مجمع الأدلة)

٣٠ يونيو ٢٠١٩

الإيداع	تجهيزات أخرى	أثاث	مصرفات إعداد وتجهيز قروض	أجهزة ومعدات	وسائل نقل وتخزين	قطع آلات مستلزمات	متخصصة وأشغال	أراضي	بالمجنيه المصرى
٧٥٨٦٦٣٣٠٨٤٥	٩٩٨٧٧٣١	٤٥٦٧٧٦١٥٣٦	٣٢٩١٩١٦	٧٤٤٦٩١٠٩	٢٠٠١	٢٨٧٤٢٤٠١	٥٣٦٩٨٧٥٣٦	٥٦٢١٢٠٥٢	٣٣٢٢٣٠٢٠١٩
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات في أول الفترة / السنة المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات خلال الفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	استبدادات
٧٨٤٤٩٣٨٨٦٣١	٩٩٨٧٧٣١	٣٦٥٣٦٢	٢١٦	٦٣٦٣٣٢	٢٠١	٢٨٧٤٢٤٠١	٧٣٦٧٣٦١٢٤	٢١٩٦٧٦٢٤	٣٣٢٢٣٠٢٠٥٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الناتجة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢١٧٩٧١٥٠٣	٩٩٧١٣٠٠	١٩١٣١٣	١٦٤٧	١٥٤٢	١١٦٥٥٤٥٥٦	٦٤٨٤٨٥٢٩	٥٤٥٥٩٣٦٨٩	٤٩١٧٧١٠	-
٤٦٦٩٦٣٦٥	١٦٤٣١	١٧٢٢٣٦٩	١٧٠٨٧٠٦٩٠٢	٢٧٥١٥٢٧٥	٢٢٦٤٢٦١	٧٠١٤١٠٧	١٠٧١٦٤١	١٨٩١٩١٧	مجمع الأدلة في أول الفترة / السنة المالية
٣٣٩٤٦٣٩٤٢	١٩٧٥٢	١٦٩١٨٨٩١	٤٤٤٣٧٤١٦	٥٥٠٢٧٥	٣٠١٠٣	٢٥٧٨٩٠٤	٢٨٣٧٦١	٢٠١٧٢٠٣	إيداعات الفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مجمع الأدلة استبدادات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مجمع الأدلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

بنك الأحداد الولطي - مصر - (شركة مساهمة مصرية)
الإضاحات التكميلية للمقلم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢٠١٨ ديسمبر ٣١

١٧ - الأصول الثابتة (بعد خصم مجده الإهلاك)

٢٠١٨ ديسمبر ٣١

<u>الإجمالي</u>	<u>الاحتياطات الأخرى</u>	<u>أثبات</u>	<u>مصرفوفات إيداع وتجهيز فروع</u>	<u>المخزون ومعدات</u>	<u>وسائل نقل وآلات</u>	<u>نظم آلية متكاملة</u>	<u>ممتلكات الشئون العامة</u>	<u>أراضي</u>	<u>مباني وشاليهات</u>
٤٣٥٣٥٢٤٦٣	٢٨٥٢٩٢	٩٩٨٧٧٣١	١٣٤٧٣٣٧	٦٠٨٠٣٠٦	١٩٣٣٦٣٠٨٠٨	٦٣٦١	٥٥٩٧٥٥٤٦٢	٢١٨٧٦٤٢	٢١٢٤١٢٣
١٢٩٠٥٢٥٤٦٣	-	٩٧٧٣٣٩	٦٣٦٣٢١٣	٦٤١٤٢٠٨	٦٣٦٢١٣٢٦	٦٤٨	٤٠٠٠٠٠١	٤٤٨٩٣٢٣	٣٥٣٣٣٢
(٥٤٦٥٤٢٢٥)	-	-	-	-	(٥٤٦٥٤٢٥)	-	-	-	-
٧٥٩١٣٤١٣٥٢٠	٩٧٣١	٩٨٨٩٩	٣٦٥٣٦٩٩	١٠٩١٠٩١٠٩	٦٥٦٥١٦٥١	٦٧٤٦٤٠١	٢١٩٢٠٦٢٠	٥٧٥٦	٢١٢٤١٢٣
<hr/>									
٢٢٢٢٨٢٤٦٩	٩٩٤١٩٢	١٤٦٧٤١٠٥	٣٤٣٤١٦١١	٣٤٣٤١٦١١	٣٤٣٤١٦١١	٣٤٣٤١٦١١	٣٧٤٢١٣٩	٥٠٢٣	٥٠٢٣
٥٥٢١٢٦٧٥	٢٩٦٢٨	٢٨٨٩٦١٥١	٢٧١٣٥٢٧٢	٩٩٦١٤٦٩٦	٩٩٦١٤٦٩٦	٩٩٦١٤٦٩٦	٩٦٤٢٧٩	٤٠٠١	٤٠٠١
(٣٩٨٥٥٩٦)	-	-	-	-	(٣٩٨٥٥٩٦)	-	-	-	-
٢٨٤٩١٩٣١	٩٨٨٦١	٩٣١٩٣١	١٧١٧١	١٦٦٥١٩٥١	١٦٦٥١٩٥١	١٦٦٥١٩٥١	٤٤٤٤٦٤٣	٤٣٦٣٩	٤٣٦٣٩
٤٧٤٦٠٦١٨٥٩	٣٦١٨٤٤	٣٦١٨٤٤	١	٣٠٩٦٤٦٥	٣٠٩٦٤٦٥	٣٠٩٦٤٦٥	٣٠٩٦٤٦٥	٥٩١١٩	٥٩١١٩

٢٢- حقوق المساهمين

أ- رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به خمسة مليارات جنيه مصرى، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧ على زيادة رأس المال المرخص به من ٥٠٠ مليون جنيه إلى خمسة مليارات جنيه وصدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالموافقة بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٧ وتم النشر بصحيفة الاستثمار بالعدد ٥٢٧٧ بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٧ وتم التأشير بسجل البنك بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٧.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبلغ ١٤٧٤٨١٤٢٥٣ مليون جنيه موزع على ٢٦٣,٣٥٩ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ٥,٦٠ جنية.

درجة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم)

٢٠١٩ ٣٠

الإجمالي	قيمة الأسهم العاديّة	عدد الأسهم	بالجنيه المصري
١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	٢٥٠٨١٨٧٥٠	الرصيد في أول السنة المالية
٧٠٢٢٩٢٥٣	٧٠٢٢٩٢٥٣	١٢٥٤٠٩٣٨	الحركة خلال السنة
١٤٧٤٨١٤٢٥٣	١٤٧٤٨١٤٢٥٣	٢٦٣٣٥٩٦٨٨	الرصيد في آخر السنة المالية

٢٠١٨ ٣١

الإجمالي	قيمة الأسهم العاديّة	عدد الأسهم	بالجنيه المصري
١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	٢٥٠٨١٨٧٥٠	الرصيد في أول السنة المالية
-	-	-	الحركة خلال السنة
١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	١٤٠٤٥٨٥٠٠٠	٢٥٠٨١٨٧٥٠	الرصيد في آخر السنة المالية

ج- الاحتياطيات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم احتياط ١٠٪ من صافي أرباح العام لтенبئة الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٪ من رأس المال المصدر.

وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري لا يجوز التصرف في رصيد الاحتياطي الخاص إلا بعد الرجوع إلى البنك المركزي المصري.

تحويل الارصدة القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من الاحتياطي الخاص واحتياطي المخاطر البنكية العام (النمان) واحتياطي مخاطر معيار IFRS^٩ إلى احتياطي المخاطر العام وفقاً لتعليمات تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ويتمثل رصيد الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ فيما يلى:-

٢٠١٨ ٣١	٢٠١٩ ٣٠	بالجنيه المصري
١٥٢٤٠٧٤٥٠	١٧٩١٨٣٦٦	احتياطي قانوني يتم تكوينه وفقاً للنظام الأساسي للبنك
١١٥٠٤٩٩٣	١١٥٠٤٩٩٣	احتياطي عام يستخدم فيما يعود بالفائض على البنك والمساهمين بناءً على موافقة الجمعية العامة
١٣٠٦٢٥٨٨	١٥٤١٦٤٤٩	احتياطي رأسمال
٣٢٥٧٦٣٠٤	-	احتياطي خاص
٥٥١٦٠٥٧٨	٢٤٠٥٣٤٣٢	احتياطي مخاطر بنكية عام
(٢٣٥٥٤٤١٣)	٨٨٤٤٣٣٠٧	احتياطي في احتياطي الإيرادات غير العادي الخاصة بشركة أورينت للتأمين التكافلي
٥٣٨٢٨٥٥	٥٣٨٢٨٥٥	احتياطي مخاطر معيار IFRS ^٩
٩٤٥١٣٧٢٠	-	احتياطي مخاطر بنكية عام محول من الأرباح المحتجزة
٤١٦٤٤٤٧٧	٢٦٦٣١٠٩٦٧	
٣٨٢٦٩٨٥٥٢	٥٩٠٢٩٥٠٤٤	

١- احتياطي المخاطر العام

تحويل الارصدة القائم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من الاحتياطي الخاص واحتياطي المخاطر البنكى العام (التسان) واحتياطي مخاطر معيار IFRS ٩ إلى احتياطي المخاطر العام وفقاً لتعليمات تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
	محول من الاحتياطي الخاص
٣٢٥٧٦٣٠٤	
٧٢٧٥١٦٢٣	محول من احتياطي المخاطر البنكى العام
٩٤٥١٣٧٢٠	محول من احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩
(١٩٩٨٤١٦٤٧)	محول إلى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولي
-	الرصيد في نهاية الفترة المالية

١- احتياطي المخاطر البنكى العام

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
	محول إلى احتياطي المخاطر العام
٩٦٨٠٥٠٥٥	الرصيد في بداية السنة المالية - معدل
(٧٢٧٥١٦٢٣)	محول من الأرباح المحتجزة
٢٤٠٥٣٤٤٢	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ب- احتياطي قانوني

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
	محول من أرباح السنة المالية
١٥٢٤٠٧٤٥٠	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ج- احتياطي الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)
٥٣٧٢٠٦٠٣	الرصيد الافتتاحى المعدل
٣٠١٤٨١٩٠	صافي التغير في القيمة العادلة
٧٦١٢٧٣٥٨	أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١٧٨٤٢٤٤١)	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٨٨٤٤٣٣٧	

د- احتياطي إيرادات غير عادية

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
٥٣٨٢٨٥٥	نصيب المالك في احتياطي الإيرادات غير العادلة الخاصة بشركة اورينت للتأمين التكافلى
٥٣٨٢٨٥٥	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

هـ احتياطي، مخاطر معيار IFRS ٩

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الرصيد في بداية السنة المالية	
٩٤٥١٣٧٢٠	محول إلى احتياطي المخاطر العام
(٩٤٥١٣٧٢٠)	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

طبقاً لقواعد إعداد وتصوير قوائم المالية البنوك وأسس القياس والاعتراف الصادر بتاريخ ٢٠٠٨ ديسمبر ٢٠٠٨ وتعليمات تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد تم تعديل السياسة المحاسبية للاستثمارات المالية ليتم تقييمها بالقيمة العادلة والتي كان يتم قياسها فيما سبق بالتكلفة معدلة ب郢ارىأسعار الصرف او القيمة العادلة لها أوهما أقل مع تحمل الانخفاض في قيمتها على قائمة الدخل وذلك مع الاعتراف بأثر رجعى للتغيرات في القيمة العادلة لها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

هـ الأرباح المحتجزة

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

الحرقة على الأرباح المحتجزة	
٤٨٣٥٤٩٨٢٧	الرصيد في بداية السنة المالية
(٣٧٩٤١٤١٠)	محول إلى الاحتياطي القانوني
(٣٨٠٠١٥٥)	حصة العاملين في الأرباح
(٨٤٦٧٦٧٨)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(٥٩٦٤٩٠)	محول إلى الاحتياطي الرأسمالي
(٧٠٢٢٩٢٥٣)	توزيعات مساهمين (أسهم مجانية)
٢٢٨٢١٣٩٣٧	أرباح محتجزة
-	محول إلى مخصص الأضمحلال في بداية الفترة
(٢٨٣٥١١٥١)	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)
٣٨٩٠٧٠٢٠٦	رصيد الأرباح المحتجزة المعدل في بداية الفترة / السنة المالية
١٩١٤٦٤٤٥٤	صافي أرباح الفترة / السنة المالية
(٤١٦٤٤٤٧٧)	محول إلى احتياطي المخاطر البنكى العام
٥٥٦٧٧٩٤١٢	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

٤- النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقية وما في حكمها الارصدة التالية التي لاتتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة شهور من تاريخ الاقتناء

بالجنيه المصري

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يونيو ٣٠

٣٨٦ ٦٥٩ ٥٧٦	٥٧٨ ٥٨٧ ٤٧٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركبة (ضمن إيضاح ٦)
٣٢٨٥ ٤٠٨ ٣٣٤	٦١٥٤ ٤٦٦ ١٥٢	أرصدة لدى البنك (ضمن إيضاح ٧)
٢٥ ٠٠		أذون الخزانة (ضمن إيضاح ١١)
٣٦٧٢ ٠٩٢ ٩١٠	٦٧٢٣ ٠٥٣ ٦٢٦	

٥- التزامات عرضية وارتباطات

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يونيو ٣٠

بالجنيه المصري

٢٣٤٧ ٦٩٦ ٥٩٦	٣٣٧٠ ٢٥٥ ٠٠	ارتباطات عن قروض
٩٩٤ ٩٣١ ٨١٣	٣٤٤٤ ٣٣٣ ٠٠	خطابات الضمان
٤١ ٦٠٠ ٢٢٥	١١٢ ١٤٧ ٠٠	الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)
٨٩ ٧٨٨ ٢٨٥	٦٣ ٠٠٣ ٣٣٦	التزامات محتملة أخرى
٣٤٧٤ ٠١٦ ٩١٩	٦٩٨٩ ٧٣٨ ٣٣٦	

٦- صافي الدخل من العائد بالجنيه المصري

٢٠١٨ ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يونيو ٣٠

بالجنيه المصري

عائد القروض والإيرادات المشابهة

١٢٣ ٣٠٢ ٦٨٤	٢٨٤ ٩٦٠ ٦٦١	قروض وتسهيلات وودائع لدى البنك:
٧٩٩ ٩٦٩ ٤٠٤	١٠٤٢ ١١٨ ٩١٤	ودائع لدى البنك
٩٢٣ ٢٧٢ ٠٨٨	١٤٢٧ ٠٧٩ ٥٧٥	قروض وتسهيلات للعملاء
٢٨٤ ٦٧٥ ٨٠٢	٣١٠ ٧٧١ ٦٦٣	اجمالي القروض و البنك
٢٩٤ ٦٢٤ ٦٣٤	٢٤٥ ٤٤٢ ٨٤٤	أذون خزانة
٦٧٩ ٣٠٠ ٤٣٦	٥٥٦ ١٦٤ ٥٠٧	استثمارات في أدوات دين محظوظ ومتحركة
١٦٠ ٢٥٧٢ ٥٢٤	١٩٨٣ ٢٤٤ ٠٨٢	اجمالي أدوات الدين

تكلفة الودائع والتکالیف المشابهة

ودائع وحسابات جارية:

(٢٥ ٠١٧ ١٦٠)	(٢٤ ٢٨٦ ٣٢٧)	البنك
(١١٠ ٨٦٧ ٣٧٩)	(١٤٧١ ٠٣١ ٩١١)	العملاء
(٣١ ٣٠٣ ٩٦١)	(٢٥ ٦٩٤ ٠٦٣)	قرص أخرى و عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(١١٢٧ ١٨٨ ٥٠٠)	(١٥٢١ ٠١٢ ٣٠١)	الاجمالي
٤٣٥ ٣٨٤ ٠٢٤	٤٦٢ ٢٣١ ٧٨١	الصافي

-٣٢- (مصرفات) إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٨ يونيو ٣٠ ٢٠١٩ يونيو ٣٠ بالجنيه المصري

٩٥٦٤٢٥٩	١٦٧٩٦٠٨٩	أرباح تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية وارباح التعامل لعملات النقد الأجنبي
(١١٤٦٦٥٦٩)	(٢٧٦١٥٦٥)	(المكون) مخصصات أخرى
(١٧٤٠٠٠٤)	(٢٠١١٦٧٨٤)	إيجار الأصول التي يستأجرها البنك
٤٢٤٥٢٦٢	٤٣٦٩٣٢٦	إيرادات (مصرفات) أصول التي ملكيتها للبنك
(١٥٥٧٠٥٢)	(١٧١٢٩٣٤)	

-٣٣- نصيب السهم الأساسي من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الارباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجع لأسهم العادلة المصدرة خلال الفترة بعد استبعاد متوسط الأسهم التي أعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة

٢٠١٨ يونيو ٣٠	٢٠١٩ يونيو ٣٠	بالجنيه المصري
١٣٦٢٠٧٢٢٤	١٩١٤٦٤٥٤	صافي ربح السنة
(١٣٦٢٠٧٢٢)	(١٩١٤٦٤٤٥)	بخصم نصيب العاملين وفقاً لقائمة التوزيعات المقترحة
(٧٣٨٥١١٥)	(١١٦٣٠١٢١)	بخصم نصيب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لقائمة التوزيعات المقترحة
١١٥٢٠١٣٨٧	١٦٠٦٨٧٨٨٨	صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
٢٥٠٨١٨٧٥٠	٢٦٠٢٢٤٤٥٤	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٠,٤٦	٠,٦٢	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة

-٣٤- ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٦٣,٠٠٣,٣٣٦ جنيه مصرى وذلك طبقاً لما يلى :

الجلد	قيمة الارتباط	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب
قطعة أرض بالعاصمة الإدارية	٩٠٠٠٩٦٩٨	٣٧٢٣٥٢٨٢	٥٢٧٧٤٤١٦
التزامات عن عقود إيجار	١٠٢٢٨٩٢٠	-	١٠٢٢٨٩٢٠
	١٠٠٢٣٨٦١٨	٣٧٢٣٥٢٨٢	٦٣,٠٠٣,٣٣٦

٣٥- أسعار العائد المطبقة خلال السنة المالية

بلغ متوسط معدلات سعر العائد على الأصول ١٣,١١٪ وعلى الالتزامات ٩,٩١٪

٣٦- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذات العلاقة وتمثل طبيعة أهم المعاملات الجوهرية وأرصدقها في تاريخ المركز المالى فيما يلى:-

٢٠١٨ ديسمبر ٣١

٢٠١٩ يونيو ٣٠

بألف جنيه مصرى

١٧٦٤٣	١١٣٦٠
٧٢٤٧٦	٧٢٤٧٦
١٢٨٩	١٤٠٥
٢٦٥٢٨١	٥١٣٤
٨٩٥٦٨٠	٨٣٥٢٨٥
٢٠٦٣٨٠٢	٢٠٠٥٧٥٦

<u>طبيعة المعاملات</u>
أرصدة لدى البنك
استثمارات مالية في شركات شقيقة
ودائع العملاء
أرصدة مستحقة للبنك
قرض مساند من بنك الاتحاد الوطني - أبوظبي
الالتزامات عرضية وارتباطات

٣٧- الموقف الضريبي

أولاً: الضريبة على أرباح شركات الأموال

السنوات منذ بدء النشاط حتى سنة ٢٠٠٤

تم الربط الضريبي وفقاً لقرارات لجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات الضريبية القضائية وسدت الضرائب المستحقة عن تلك الفترة بالكامل.

السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥

تم إخطار البنك بنموذج ١٩ بضريبة قدرها ٥٣٧ ألف جنيه ، تم الطعن فيه وتم إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها ١٤٥ ألف جنيه وجارى التسوية من الرصيد الدائن المستحق للبنك.

سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

تم إخطار البنك بنموذج ١٩ بضريبة قدرها ١٠٧,٥٠ مليون جنيه وتم الطعن فيه وإحالته للجنة الطعن المختصة التي أصدرت قرارها بإعادة الفحص وإباء الرأى في الخلاف الخاص بمخصص الفروض وإخطار اللجنة به ، فتم إنهاء الخلاف صلحاً مع المركز مما أسفر عن خسائر مرحلة قدرها ٤٧ مليون جنيه بعد ترحيل خسائر السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ يحق للبنك ترحيلها للسنوات التالية ، وكذا ضريبة على الأوعية المستقلة قدرها ١٤٢ ألف جنيه قام البنك بسدادها.

٢٠١٤/٢٠٠٩

تم إخطار البنك بنموذج ١٩ عن السنوات ٢٠١٤/٢٠٠٩ عن سنوات ٢٠١٤/٢٠٠٩ وتم الطعن عليها وجارى إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية و من المتوقع أن يسفر الفحص الضريبي عن سنوات ٢٠١٤/٢٠٠٩ ضريبة قدرها إحدى عشر مليون جنيه و ضريبة قدرها ٤ مليون جنيه عن أوعية مستقلة وهذا بخلاف مبلغ مبلغ ١٠,٥ مليون جنيه ضريبة إضافية عن عام ٢٠١٤ ، مكون لهم بمخصص بالكامل.

عما بأن البنك قام بسداد مبلغ عشرة ملايين جنيه من تحت حساب الضريبة للسنوات ٢٠١٤ / ٢٠٠٩
٢٠١٨ / ٢٠١٥

تم تقديم الإقرارات الضريبية وفقاً لأحكام القانون وجارى الفحص من المتوقع أن يسفر الفحص عن ضريبة قدرها ٨ مليون جنيه وكذا ضريبة عن أوعية مستقلة قدرها ٣,٥ مليون جنيه ، مكون لها مخصص بذات القيمة.

• بلغ سعر ضريبة الدخل الفعلى خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ نحو ٦% ٣٣,٦

ثانياً: الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

السنوات منذ بدء النشاط حتى سنة ٢٠٠٤

تم الربط الضريبي وفقاً لقرارات لجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات الضريبية القضائية وسدت الضرائب المستحقة عن تلك الفترة بالكامل.

الفترة من ٢٠٠٥/٦/٣٠ إلى ٢٠٠٥/١/١

تم إخطار البنك بنموذج ١٨ بضريبة قدرها ١٣٢ ألف جنيه تم وتم إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها ٨٤ ألف جنيه وجارى التسوية

غرامات التأخير

السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢

بلغت غرامات التأخير عن السنوات ٢٠٠٢/١٩٩٤ بمبلغ ٢٤,٧ مليون جنيه تم سدادها بالكامل.

ثالثاً: الضريبة على الدخلة النسبية

السنوات حتى يوليو ٢٠٠٧

يقوم البنك باحتساب ضريبة الدخلة وتوريدتها بانتظام وفقاً لأحكام القانون، وقد قالت مأمورية الضرائب المختصة بفحص دفاتر ومستندات فروع البنك حيث تم الإنفاق باللجنة الداخلية وتم سداد الضرائب بالكامل من واقع اللجنة الداخلية وتم حالة نقاط الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة ، كما انه تم التصالح في بعض الخلافات أمام لجنة إنهاء المنازعات الضريبية و جاري اخطار المأمورية للسداد و انها تلك المنازعات ، ومن المتوقع طبقاً لرأى المستشار الضريبي أن يتم تسويه تلك الخلافات الضريبية المتناولة عن فروق ضريبية مستحقة السداد بمبلغ ٧,٨٦٥ مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل

السنوات من أغسطس ٢٠٠٦ / مارس ٢٠١٣

تم فحص كافة الفروع في ضوء أحكام القانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لأحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقد أسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ٣٥,٤٢ مليون جنيه فتم الطعن عليها وتم التصالح مع المركز وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها ٤ مليون جنيه قام البنك بسدادها.

السنوات من أبريل ٢٠١٣ / ديسمبر ٢٠١٥

تم فحص كافة الفروع في ضوء أحكام القانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لأحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقد أسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ١٥٧٩ الف جنيه علماً بأن البنك قام بسداد مبلغ ٢ مليون جنيه من تحت حساب تلك الضريبة.

السنوات من يناير ٢٠١٦ / آخر ديسمبر ٢٠١٨

جارى الفحص و مكون لها مخصص بنحو ٧ ملايين جنيه طبقاً لرأى المستشار الضريبي.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

السنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨

تم الربط الضريبي وفقاً لقرار اللجنة الداخلية وقرار لجنة الطعن وسدلت الضرائب المستحقة عن تلك السنوات بالكامل.

السنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥

بلغت مطالبات الضريبة على المرتبات وما في حكمها عن السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٥ بمبلغ ٤,٦ مليون جنيه تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية المختصة لتصحيح الضريبة واجبة الأداء ٢,٣ مليون جنيه قام البنك بسدادها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ و بذلك أنهى البنك خلافه مع مصلحة الضرائب حتى عام ٢٠٠٥ فيما عدا خلاف قدره ٢٠٥ الف جنيه عن عام ٢٠٠٤ متداول أمام لجنة الطعن ومسددة سنة ٢٠١٢/٢٠٠٦

أخطرت المأمورية البنك بمطالبة بفرق ضريبة تقدر بـ ٢٣ مليون جنيه ، تم الاعتراض عليها والخلاف متداول أمام اللجنة الداخلية وأصدرت اللجنة الداخلية قرار بإعادة الفحص و جاري تقديم المستندات و من المتوقع أن يسفر الفحص عن ضريبة ٩ مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل.

سنة ٢٠١٨/٢٠١٣

تم تقديم التسويات الضريبية ولم تقم المأمورية بالفحص بعد و من المتوقع أن يسفر الفحص عن فرق ضريبية مستحقة قدرها ١٢ مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل.

غرامات التأخير

أخطرت المأمورية البنك بغرامات تأخير مستحقة عن السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٥ قدرها ٢,٥ مليون جنيه تم الاعتراض عليها و تم سداد ١٠ % منها بعد سداد كافة الارصدة المتداولة أمام القضاء للاستفادة بحافز التجاوز عن مقابل التأخير في ظل أحكام القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ و جاري تسوية الرصيد بمعرفة المأمورية وإخطار البنك.

٣٨ - أحداث هامة:

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) "معيار ٩" بصورته النهائية في يوليو ٢٠١٤ وقد قام البنك المركزي المصري في ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإصدار تعليماته إلى البنوك بالالتزام بمتطلبات المعيار الدولي رقم ٩ اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ والتعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

يقوم معيار ٩ بتحديد أساس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية وكذلك أساس احتساب اضمحلال الأصول المالية. وقد حل معيار ٩ الدولي محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ : الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

أ. التصنيف والقياس :

يؤثر تطبيق معيار ٩ على تصنيف وقياس الأصول المالية وليس من المتوقع أن يكون له اثر هام على تصنيف وقياس الالتزامات المالية . طبقاً لمتطلبات المعيار ٩ فإن تصنيف وقياس الأصول المالية سوف يعتمد بشكل أساسي على نماذج الاعمال التي يتم من خلالها اداره تلك الأصول وكذلك صفات التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها. وتقوم هذه العوامل بتحديد اذا ما كان يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد الغى معيار ٩ ما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ من تصنيفات للأصول المالية (محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض وتسهيلات ، متاحة للبيع) .

ب. اضمحلال الأصول المالية:

يتم احتساب اضمحلال للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكذلك الارتباطات عن قروض او ضمانت مالية. عند الاعتراف الأولى يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن احتمالية الإخفاق المتوقعة خلال ١٢ شهر التالية. في حالة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن احتمالية الإخفاق المتوقعة على مدار العمر المتوقع للآداء المالية.

يتم تصنيف الأصول المالية التي تم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لـ ١٢ شهر التالية في المرحلة الأولى (Stage ١) ويتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في المرحلة الثانية (Stage ٢) بينما يتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها في المرحلة الثالثة (Stage ٣). هذا ويقوم البنك بشكل دوري باختبار مدى زيادة مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف الأولى.

يجب ان يكون تقدير خسائر الائتمان المتوقعة محيد ومرجح بأوزان كما يجب ان يتضمن كل المعلومات ذات الصلة سواء التاريخية او المستقبلية والمتوقعة والتي تشمل التوقعات الاقتصادية المستقبلية في تاريخ اعداد التقارير وكذلك القيمة الزمنية للنقدود. وبناء على ذلك فان تقدير خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً لمعايير ٩ هو تقدير ذو نظرية مستقبلية مقارنة بما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

و بناء على التعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ تم اجراء بعض القيود المحاسبية للبدء في تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) نستعرضها أدناه

القيود المحاسبية عند التطبيق الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في ٢٠١٩/١/١ :-

البيان	اضافة	خصم
احتياطي الخاص		٣٢,٥٧٦,٣٠٤
احتياطي المخاطر البنكية العام		٧٢,٧٥١,٦٢٣
احتياطي مخاطر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)		٩٤,٥١٣,٧٢٠
احتياطي المخاطر العام	١٩٩,٨٤١,٦٤٧	
احتياطي المخاطر العام		١٩٩,٨٤١,٦٤٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - ارصدة لدى البنوك	١,٦٧٣,١٧٦	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	٣٠,٧٧٦	
احتياطي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر - الخسائر الائتمانية المتوقعة - اذون خزانة	٥٣,٤٢٠,٤٩١	
احتياطي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر - الخسائر الائتمانية المتوقعة - سندات خزانة	٢٨٢,١١٢	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - القروض و السلفيات - عمالء الشركات	١٣٤,٠٦١,١١٦	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - القروض و السلفيات - عمالء الأفراد	١٠,٣٧٣,٩٧٦	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - الالتزامات العرضية		١٢,٩٥٩,٦٨٨
الارباح المحتجزة	١٢,٩٥٩,٦٨٨	
الارباح المحتجزة		٤١,٣١٠,٨٣٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - القروض و السلفيات - عمالء الأفراد	٣٩,٦٢٢,٣٥٣	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - ارتباطات القروض	١,٦٨٨,٤٨٦	

٣٩- أرقام المقارنة
يتم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا.